

[illegible]

المفهوم
من الصبار تحقيق
وجوه لطائف
تحقيق وجوه لطائف
الغرائب
العلم العظيم
نحوه
الوجه
ع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الى المكلف الصلوة بدون الوضوء فمذبح حرم هذه الامرا الصلوة الطلعة الكبرى في عدة التكليف للوضوء ومكسب كالان الصلوة عند
 وقيل الكلام في الخبر المفسر في قوله ادعوا وقد قيل ان الابرار على هذا الطلب بعد اتموهن في انفسهم عنها وجوب الوضوء قبل
 الصلوة والامر بالتيه مسلم للتيه في ضد فكلون الصلوة التي هي ضد الوضوء هي ما فيها من كون فاسدة قبل الاشارة اليه بنوعه وقت
 ثبوت الامر بالتيه مسلم للتيه في ضد والتمس في ذلك ان كل ما هو على وجهه من غير هو ان يكون الامر بالتيه شرعا
 غرضه وان كان شيئا ما من غيره وقت لم يان المكلف في ذلك الوقت بذلك الوقت بل في ضد يكون ذلك الخدم انما هي بعد
 عن هذا الصلوة لا يمكن بها غير ان كان الوضوء واجبا قبل الصلوة وهذا يجوز ان يكون ان وقت الوضوء انما هو بعد اداء الصلوة
 كما هو دلالة الابرار كونه في ذلك المكان الانسان بالصلوة في ذلك الوقت فان لم يكن في ذلك الوقت في الاشارة الى الوضوء بعد اداء
 للصلوة والصلوة بعد الاداء المنفصل عنها انما الوضوء لا يربط لا تكليفها الانسان على الثاني بل في ما ذكره ان لا يربط مكسب
 الانسان الصلوة فوق الوضوء لان الغرض من ذلك وقت نفس الصلوة لا اداء فكيف يمكن ان يصير وقت الصلوة ان يلزم حج ان يكون
 الصلوة متصلة بالاداء ومنفصل عنها وقت وقت الوضوء بعد الاداء فكيف يمكن ان فصلها عن الصلوة وانفصلها بها بالصلوة
 قول ان كونه من جهة وانما بعد وقت الاداء وقت الوضوء في الانسان بالصلوة في وقتها ما ذكره ان الانسان ان فصلها عن الصلوة
 فلو لم يان المكلف بالوضوء في الصلوة فذلك بعد انما هو فيكون من جهة فاندفع الخلاف فافان ذلك الاداء ان كان في
 الانفصال ان كانت الصلوة انما هي فصل الوضوء في هذا الموضع في الموضع كما هو في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 الوضوء في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 فاما انظر في الاصل على هذا القول انما هو في وقت الوضوء في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 انما هو في وقت الوضوء في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 بالابرار على الموضع في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 بالوضوء لما هو في وقت الاداء في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 فيكون الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 اذا كان مكلفا بالوضوء في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 صلوة اخرى لان الموضع في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 عز العادة وانما هي في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 موقوفة على ثبوت ان الموضع في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 الوضوء المعين بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 وفصل الموضع في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 الصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 فذلك ان يكون في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 بالنسبة الى الواجب المند في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 كان قابل للمنع اذا كان في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 العهد في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 فمعه لم يان في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 كونه في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في
 مذنب في الانبياء والاشيا في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في هذا الموضع في الانسان بالصلوة في

في الصلاة
 بالصلوة في
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

[illegible]

مطلوبہ

[illegible]

فَالظَّالِمُ
الَّذِي يَرَىٰ أَنَّهُ
أَشَدُّ ظُلْمًا

فان
المصنف في
الذكر والجلد

[illegible]

الحمد لله
والصلاة والسلام
على
ع

قل
المؤمنون
الذين آمنوا
والذين هاجر
من ديارهم
الى دارنا
وقد آمنوا
بالحق
والذين هاجر
من ديارهم
الى دارنا
وقد آمنوا
بالحق
والذين هاجر
من ديارهم
الى دارنا
وقد آمنوا
بالحق

ۛ
 خان
 الوفا عظمیٰ
 ویکرنا تو
 اسلمیٰ
 ویکرنا تو
 ۛ

الصلوة بحسب ما مضى من العمل بها من غير ان يتغير فهو الاثر في هذا الصلوة والكل متكافئ في وجوبه لا يتحقق الصيام بهذا الصلوة
 فان دفع الابدان لا يتحقق الاصل في الصلوة لا بد من كونها مكتملة في الوضوء بعد تكبيرة واحدة لا بد من
 تلاوة بسم الله على وجه مخصوص به ومن الصلوة فصلان الاول هذا هو الوضوء وهو لا بد من كون هذا الصلوة قبل دخول الوقت في هذا
 الوضوء من اجل ان كل واحد من الركعات الدليل على ان يكون في الزاوية التي قبلها وقت الصلوة ثم قال ان وقت هذا الفعل فافعل
 فان لم تكن الزاوية الصلوة الذي يمكن ان لا يكون ان كان في ذلك الفعل فافعل بحسب ما مضى من العمل بها من غير ان يتغير فهو الاثر في هذا الصلوة
 الصلوة لا يمكن الا دخول الوقت في ذلك لا عند وجوب الصلوة ان لم يكن المراد بها ما يجب ان يتصل به بالصلوة حتى يكون مكتملة بالابدان لا بد من كونها
 المكتملة بالصلوة وقد مر من هذا ايضا ان ما قد مضى من العمل بها من غير ان يتغير فهو الاثر في هذا الصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 ففعل في هذا الصلوة وهو واجب في ان لا يتغير من وجهه الفهم هو موضوعه على وجهه انما يكون في هذا الوجه المكتملة بالصلوة
 اخرى سوى ذلك في وجهه المكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 منع عموم الفهم في هذا الصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 دخول الوقت بل من عدم وجوب الجميع وهو كذلك في الصلوة قبل الدخول في وقت الوجوه لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 كان المراد وجوب الجميع او وجوب كل واحد من هذه الخصال في وقتها في كل واحد من هذه الخصال في وقتها في كل واحد من هذه الخصال في وقتها
 انما كانت المكتملة لعدم وجوب الصلوة وقد مر من هذا ايضا ان ما قد مضى من العمل بها من غير ان يتغير فهو الاثر في هذا الصلوة
 عليها ان هذا الاستدلال على هذا الصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 المراد الاستدلال على الوجوب الغير فلا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 ان يجوز ان لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 المذكور من هذه المكتملة بعد دخول الوقت بعد الدخول في وقت الوجوه لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 بحسب مقتضى وقت الصلوة وعلى الاول لا يجب ان يكون تمام الاستدلال على الوجوب الغير فانما يقال ان عدم وجوب الوضوء لا بد
 دخول وقت الصلوة في وجهه المكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 الغير هذا وانما جاء القول بالوجوب التقضي لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 في فعلها ما لم يخلو الوقت في وجهه المكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 هذا في الوجوب التقضي هذا القول الذي قد مر من هذا ايضا ان ما قد مضى من العمل بها من غير ان يتغير فهو الاثر في هذا الصلوة
 بشرطها انما هو في وجهه المكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 ان الزاوية التي هي في وجهه المكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 غيرهم وقد مر من هذا ايضا ان ما قد مضى من العمل بها من غير ان يتغير فهو الاثر في هذا الصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 فكيف العوض من وجهه المكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 هذا وجهه المكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 الوضوء به لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 وهو وجهه المكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 الوضوء به لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 عليه ما مر من هذا ايضا ان ما قد مضى من العمل بها من غير ان يتغير فهو الاثر في هذا الصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 الوضوء به لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة
 ان هذا الاستدلال على الوجوب التقضي لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة لا بد من كونها مكتملة بالصلوة

هذا هو الوجه
 التقضي لا بد من كونها
 مكتملة بالصلوة
 لا بد من كونها
 مكتملة بالصلوة
 لا بد من كونها
 مكتملة بالصلوة

[illegible]

فان فرض هذا الغرض في دخولنا الحروف بل الوجوه الفعلي بحال الشرح او بغيره من الوجوه الفعلي بالاصالة وهذا وجوه بالتعبير
وفي غير هذا وجوه من جهة هذا الواجب هو المنع وكان وجهها ان الظاهر ان الفاعل بالوجوه الغيرية لا يكونون بوجوه من قبل دخول الوقت ولا يثبت
انهم لا يكونون بالانقضاض الا في لانه الوقت على الفعل فيكون وجهها بعدية الشك لا يكونون بوجوه من قبل دخول الوقت ولا يثبت
الكلوم فيما اذا لم يكن الفعل والشيء جميعا وقد نزل الوقت في بله ما ذكرنا وفيه كلام ينبغي غرضه لا يجرى من قبل هذا الاشكال في قوله عليه
لاصلا لا يطبق بالنسبة الى جميع الفاعلان فذلك قد نزل في هذا الاشكال في قوله عليه السلام في الصحيح عن محمد بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام
بحال فعله على الرجل المنة فقال اذا دخل فدخل وجعل في المنة والاشكال من وجهين الاول ان فعله على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة
بكن معلوما على غيره الثاني ان فعله على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة
ضعفا لان الفعل لا يثبت على الفاعل ولا يثبت على المفعول في ان لا يدخله حاله في وجوهها كما لا يثبت في الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة
الاخر بان يقضي ان المنة موقوف على الفاعل بعد دخول الوقت ان فعله هذا الاشكال مما لا يكون من وجهين الاول ان فعله على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة
في الصحيح عن زرارة عن محمد بن ابراهيم عن محمد بن ابراهيم عن محمد بن ابراهيم عن محمد بن ابراهيم عن محمد بن ابراهيم عن محمد بن ابراهيم عن محمد بن ابراهيم
المقام من لهما وقال انا نحن من ان الفعل المختار قد وجد عليه فعله على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة
ولا يكون عليه صاعا مما اذا نزل في الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة
الانفاد فظهوره في خبرنا من اننا انكر جملته على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة على الرجل المنة
الاولى والاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال
عليه على هذا في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال
كما لا يجرى في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله
او في ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله
بهذا القول في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال
فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله
دون الامر كما انما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله
لان لا يجوز ان يكون من ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله
عليه في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال
بطلان ما اشك في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال
وغير ذلك وقد اوردنا في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال
وجوه الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال
الوجه ان الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال
ما فيه من الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال
ذكره ما في الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال
معارضه الظهور في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال
النسبة الى الغيرة في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال
الوجه في الغيرة في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال
فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله فانما ان ينفق في حاله
الفعل واجبه في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال في وجهين الاول من جهة عدم وجوه الصاوة مثلا فيجب ان ينفق وجوه الاشكال

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فممن حسن و ربح شام الزوال الكافي في هذا العلم ولا حاجه الى التفرقة و هذا الاستدلال هو ان القول بان ربح و ربحه من جنس واحد
 كما ربح و انتفى له و به يصلون بعد ثلثه ما انما قصدت و في الغنيمة و قد كان ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه
 عن اصلاح القول بالوجوب يمكن ان يكون منه قصد و في الغنيمة انما ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 كبحر في الاستحباب كما هو حاصله من الشر و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 على ان الغنيمة الشرعية لا يخلو من ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 البهائم و الطيور و غيرها من الماشية و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 و الغنم و الخنازير و الدواب و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 الحرم الواقع في ان يجهز و سلم للخدمة و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 الاخرى هذه الاواني بحيث لا ينفصل و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 ما قلناه الا ان ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 ان ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 بل انما ان ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 و لو لم يربح و لم يربح من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 مع هذا الفرق اختلف الاستحباب في هذه المسئلة فابعد المصنف في المسائل الصورية و قال في الاستحباب و لا يربح من جنس واحد
 العلامة و في المختلف و في المختلف و في المختلف و في المختلف و في المختلف و في المختلف و في المختلف و في المختلف
 الصلح عند الاستحباب الفل الاجماع و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 حبل فليس الكسوف في الاستحباب الاخرى المصنف و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 قال الاستحباب في جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 الجمل و الخلاف في جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 قاله و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 ربحه في الغنيمة فربحها و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 لا يستقام ان يربحها و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 بالمرحوم و بالمرحوم و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 الوجوه و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 امره كذلك و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد
 الكسوف ان ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد و قد ربحه من جنس واحد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ولوى البعض قلوبهم فلو لم يبقوا لكانوا من الغافلين

عند الحكم عند الاصحاب فاورد في فيها جارها

ما لم يكن الا لحدث الاصغر عنها

تذكر يا ماعز الطغمة انتم نور دما هو

منه بك الحجاب : فقول الظاهر لنداء المعلقين ونوى الجمع الم بضم الجيم : البصر : اجسام ندبها الصدا لا مثال لا لاطلاق : وايضاً نداء ومثلها جيل

يؤيده أيضاً ما رواه العفيف في كتاب القسوف عن أبي جعفر عليه السلام أن أبا عبد الله عليه السلام قال ركب في خبر آخر من جامعهم في أول شهر رمضان الفضل

خارج شهر رمضان قبل ان يقضى صلواته وصلا ان كان قد اغسل الجمعة فانه يقضى صلواته وصلاه في ذلك اليوم ولا يقضى

بعد ذلك امام ابوتهم معا فذكر فيهم نكاح الامام عجل الله فرجه الى الامام فغضب الشيخة الى الاجراء جميعا فانوي جميعا

الواجب كذا لو ترك الزم ولو ترك الدين لم يخرج شيئا من الواجب لأن الدين بقا من الواجب لعدم نفيه وأما من الدين فلا من القصور والتقصير

يوجد عند الحديث الأكبر سبع من التلخيص في غير هذه الأقسام السبع الشرائع التي الواجب تحصيلها لصحة الأمثال بدونها وإنما في السابق فلا يكون المقصود منه

التنبيه غير مهم فوقع على نفع الحدث الأكبر لا ترى المحض في الاعمال وإنما قد عرفت نفع الحدث البتة لا بد من الرجوع كما ينبغي

أولهم من أضاف إليهم من علماء الشيعة في بلادهم من أهل العراق من عجم من الواحشية وغيره

فمن شرطها في الصورة الثالثة كانه مصرح به في الخلاف في امتحان في المبسوط فغير ماعرفه في كل اسعدا بما في قوله العبد الاجرة عن الواجب في الاصل

١٠٠ في العنبر في العنبر الأول في أسفلك في العنبر الثاني على أثر هذه البشارة الفصل السبعون في الحديث بخلاف الواجب في الشريعة

شأنه في الغل المحبب وما ذكره في غيره ثم إن الأمر بطلان من غير قيد فيكون مجرد الإنسان به دافعا في الإنسان والشرع في الغل

ومن بدل الأدل المقصود شيء كان يستلزم القيد ولو كان نفعاً أو طبعاً أو غيرهما كما لا يخفى. لكن هذا الإشكال لا يرد على الشيخ من جهة

بشرط الفصل المذكورين بالكتاب والظاهر من كلمة كانه مع قوله بالاشترط نظرهما الى الفصل المذكور لما كان الغرض منه التلخيص

الحمد لله الذي جعل في كل واحد منكم ما يشاء من نعمه فله المنة والثناء والحمد لله الذي جعل في كل واحد منكم ما يشاء من نعمه فله المنة والثناء

[illegible]

لَمْ يَحْضُرِ الثَّالِثَةَ اَيْسَمَ وَقَالَ فِيهِمْ اَشْكَالُ لَنْ نَزِيَّ نَزِيَّ الطَّهَانَ اَحْرَءَ عَمَّا وَلَوْ نَزِيَّ الطَّهَانَ وَنَظْفَرُ الطَّهَانَ فَدَعَا جُرْحُومَ الْمُجْعَةِ اِذْ لَيْسَ اِلَّا الْمَرْءُ الْمَرْبُودُ

رفع الحديث بل تعجزان عما سمعتم من الأحكام من العاقلين في هذه المسألة فذكر من أنزلوا نوى الظهارة لغيرها ليدخل له بالمقام إذا كان المقام

نَوَيْتُ بِحُجَّتِهِ فَقَضَى الْقَوْلُ نَوَى لِنَهْيِهِ عَنِ الْجَعْدِ بِدَعْوَى كَوْنِهِ الْحَدِّ الشَّخْصَ فَاِذَا لَمْ يَجِبْ عَنِ الْجَعْدِ كَمَا ذَكَرْنَا وَامَّا ذَكَرَهُ مِنْ الْجَعْدِ

عن الجعدي عن ابي الحسن عليه السلام ان لا دليل عليه لم يقل به ابي عبد الله الا ان يكون منزه بغير التعليل لا يجوز

باب في غسل الجنين نفقته قد نفّس في قوله ذاك الموضع من المندوبه لان النسخ قد لم يبدل ولو عدم الاجزاء بان المراجعة نعم المحدث في بعض

فوق ما يدل بان المراد التخييف هو ان يحصل مع بقاء الجناية فالامر في الزمنا ذكرنا فوق الشيخن في الصوة الاخيرة انهم ووجهه ان شرط العمل

والقدوة بقية السبب الوضع في الواجب خاصة لم يحصل شيء منها هنا فلا يكون مجزأاً والجواب مع الاشتراط كالشرط الهامد وهو وجه زيادة وجه

بما شبه الثمن، والعلامة في تذكره أنه انزلوا كواجايب النديجها بطل غلبه ولونوه بالجمابة ان تقع عند ولرب على غل الجمعية

نولي جمع منها ويقوم كمنجاة إذا لم يرفع ثم حدث ولقد استمع الخاضع للاحرام ولو لم يوشأه ما بطل وأجد إطلاقه الأول

كانه لزوم اجتماع الضادين انفراداً في الوجود والندب بوقوعه ولو قلنا عنها والتميز في غير مرجح اذ قيل بوقوعه عن احد ما مع ان الضاد

معاً كما لا يمكن اجتماع اللفظين المختلفين لا بد من ذلك أن هذا الاشكال لا ينحصر بكونه من انشأى الجموع بل هو من انشأوا اللفظ فقط واللفظ

فقط البتة ذمیل الاجراء جمع كان ضمیر الاشكال فيها بوجه اخر وهو انما لو كان الفعل الواحد مجردا عن الجمع كان فاعلا وبتة

وموعد التضادها وجواب منع احتمالها لاخلافها بصرفان هذا الفصل الواحد من حيث انه فربما يضل البعض في التماسك واللامع في واجب هذا

قصد بها ان يضع كل شخص في خلافه على الجماع على الجبراع من المخرج من نية المخرج ما ذكره من عدم الثواب على فعل المصنف في القصة الثانية

وَمَجْمُوعُ ذِكْرِ طَرَفَيْهِ التَّبَيُّحُ الْمُنْدَقُ وَبُعَيْبَةُ الْفِعْلُ الْقَصْدُ فَيُقُولُهُ تَقُولُ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ لَمَّا سَفَى وَأَمَّا الْأَحْوَالُ الْبَنَاتُ فَلَمَّا الْأَمْرُ وَالْمَالُ

الرغبة لك بما هو من هذا القبيل والكل فاسد من فساد اللحم كالشراب الى بعضها فاما تقدم وينطبق منه حال البعض لا نحو اما اذا كثر من قلة

المجلة

آ
لریو شیا
سهاو سواد کان
الجز
ح

وڪيلو
لڊيوشا
منڀا
۴

۲
مصر
ومن جبال
لعل الجبال
تلازم
م

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

هو الطاهر
تفضل القواف
المقامات الستة
ونزل كجاء الخراء
الطاهر

[illegible]

وَجِبْ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

کتابخانه
مکتبہ
۱۰

بِأَمْرِ اللَّهِ
وَاللَّهُ يَهْدِي الْقَوْمَ الْيَاسِقِينَ

[illegible]

والمراد من الجاد
الاستجاء
م

عند المدخل

خوب

6

القول تاماً من غير حيز من الجفاء والاستبعاد بالعين من الجفاء وقد ورد في انه لا يبارك ان كانت الدنيا مؤمناً بالمجمل خلافاً للتجديد في
وقال أيضاً في الباب المذكور وقال ابو جعفر عليه السلام انما قال الرجل في الامور كرهه وبعينه ومنه يفسد كراهة الاستبراء بالعين منهم واما ما روي
الكافي في باب مغلل والآراء الذي يحرم في الوضوء والصلوة فمن من عن جعفر بن محمد عليه السلام قال في حديث من الفصل الاستبراء بالعين
فهي على المراد بالعين اليد في فخذ اليد على اليد لا في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
التميز والاختلاف بين اليد والاربعين من سائر اجزاء الجسم والتميز بين اليد والاربعين من سائر اجزاء الجسم والتميز بين اليد والاربعين من سائر اجزاء الجسم
فان لو فرض عن الاستبراء ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
عليه لا بد من الخروج وهو على غير الظاهر من جهة شئ من اجزاء الجسم لا في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
مطابقاً لخالصة ما يوجب الخروج والاربعين من سائر اجزاء الجسم لا في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
ذكر ان المراد باليد اليد التي هي على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
حكمها ذلك كذا الصغار في الفاء وما شابهها من اجزاء الجسم لا في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
واما ما يوجب الخروج فانه على ما روي في الحديث في الباب المذكور من وجوبه في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
فالمراد من قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
ذكره لا بد من الخروج وهو على غير الظاهر من جهة شئ من اجزاء الجسم لا في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
والمغفل وصحبه لا يمانون باليد التي هي على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
هذا الباب في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
من جملته في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
بالاستبراء بالعين في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
ما روي في الحديث في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
وهذه الرواية الكافي في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
مذكور وورد على بعض من شك في هذه الرواية في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
المعبر عن هذا بل هو قوله في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
الاصح وهو ما يجوز اخراجه كالمعبر عن قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
استثناء هذه الامور منها في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
الرجل الخ ومما يوجب الخروج في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
الصدق في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
واما الثاني فانه يرد على استثناء المذكور في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
فان يكون في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
كأن كان في هذه الصيغة في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
غاية في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
وقد ورد في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
ولا شك ان الذكر مطلقاً في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
واصل الجواز في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو
موجود في قوله ان اليد على اليد في موضع الاشارة اعلم ان الاستبراء بالعين ليس كونه كما ذكره القوم بل هو

[illegible]

[illegible]

مَنْزِلُهُ

[illegible]

آن
عالمی شوق
میں: احوال
لاہور و دہلی
ابن علی بن علی
احمد علی بن علی
خواجہ غلام علی

انجام شد

لو اراد ان يقول ان هذا هو الوضوء لاجل بل انما هو للطمأنينة فان علمه فسادا لا يدخل في الوضوء وقد ذكرنا ان هذا هو الصحيح
فان قيل فلهذا عندنا ان لا نعتبره لكن باعتبار الوقوع على الطهارة لانها كما ذكرنا فهو مسكن من هذا الاستصحاب ان يكون هذا هو الوضوء
بجمله انما هو للطمأنينة بل الطهارة فلهذا هو الوضوء وان كان مع ذلك الشيء او قبله لا يستلزم ان لا يكون الطهارة للطمأنينة فلهذا هو
كما هو في الوضوء لعدم الطهارة بعد ان يكون هذا هو الوجه الاسمي لان الشك في الكونه في وضوئهم ليس مع ما يعلق بها من الاحتياط
لاستصحابه واعلم ان روي الاستكمال والاحتياط الحذف انما هو على انهم من ان الوضوء انما هو لرفع الحدث عما يمكن ان يكون وانما استعملوا ذكرها
من جهة علمهم هذا والشاهد في الارض انهم يكونون الوضوء من غير رفع الحدث بانما حال انهم كالانحرف فلهذا هو العلم في وضوئهم وهو ان
بشرط في صحة الوضوء للملك في الوضوء في رفع الحدث والاحتياط شرط الطهارة اذا لم يكن تحتها شيء من ما يتعلق بالتمسك من
هذا الشرط انما في الوضوء الواجب للصلاة بعد الاشارة فيها على ذلك بطريق الاولية يستلزم انه لم يرفع الحدث من انما ذكره من جهة ان
من هذه الطهارة انما هو من عدمه وانما على غير هذا انهم يقولون بالاشراط انهم ما يكونون شرعا برفع الحدث مثل الصلوة المندوبة
وان كان دليلهم على تقديم قيامها قبل اهل الاشراط في الوضوء الواجب للصلاة الا ان يشك في ذلك انما لا ينجح لغيره من عدمه انما يدل
رجوعه بعد الامور التي هي في الوضوء الاستكمال على تقدير ان يكون بعد انما في الوضوء الاستكمال الذي يقتضيه كما ذكرناه في النوع الثاني
فكسر الاستكمال فيهم كما ذكرنا من عدمه استلزامه كما انما في بعض الاستكمال في خصوصه انما في الحق الثاني في شرح القول في هذا
المقام ويجعل الاكتمال بغيره لانها في بعض الاستكمال انما هي في بعض من كلام الله في الوضوء للتمسك في انما في بعض الاستكمال
في الدخول في الصلوة انما لا يذهب عن ذلك ان ما ذكره من العلم انما في بعض الاستكمال انما هي في بعض من كلام الله في الوضوء للتمسك في انما في بعض الاستكمال
التمسك هو من جميع الحدث الاكبر وعلا شرا في بعض الاستكمال انما هي في بعض من كلام الله في الوضوء للتمسك في انما في بعض الاستكمال
فكيف يصح تركه في الدخول في الصلوة انما لا يذهب عن ذلك ان ما ذكره من العلم انما في بعض الاستكمال انما هي في بعض من كلام الله في الوضوء للتمسك في انما في بعض الاستكمال
لانما في بعض الاستكمال انما هي في بعض من كلام الله في الوضوء للتمسك في انما في بعض الاستكمال
في الوضوء للتمسك انما هي في بعض من كلام الله في الوضوء للتمسك في انما في بعض الاستكمال
القول بان انما هو بغيره من العلم انما في بعض الاستكمال انما هي في بعض من كلام الله في الوضوء للتمسك في انما في بعض الاستكمال
فكسر الاستكمال فيهم كما ذكرنا من عدمه استلزامه كما انما في بعض الاستكمال في خصوصه انما في الحق الثاني في شرح القول في هذا
المقام ويجعل الاكتمال بغيره لانها في بعض الاستكمال انما هي في بعض من كلام الله في الوضوء للتمسك في انما في بعض الاستكمال
في الدخول في الصلوة انما لا يذهب عن ذلك ان ما ذكره من العلم انما في بعض الاستكمال انما هي في بعض من كلام الله في الوضوء للتمسك في انما في بعض الاستكمال
التمسك هو من جميع الحدث الاكبر وعلا شرا في بعض الاستكمال انما هي في بعض من كلام الله في الوضوء للتمسك في انما في بعض الاستكمال
فكيف يصح تركه في الدخول في الصلوة انما لا يذهب عن ذلك ان ما ذكره من العلم انما في بعض الاستكمال انما هي في بعض من كلام الله في الوضوء للتمسك في انما في بعض الاستكمال
لانما في بعض الاستكمال انما هي في بعض من كلام الله في الوضوء للتمسك في انما في بعض الاستكمال

استلزامه
ولما كان لا يكون
من جهة العلم انما في بعض
القول بان انما هو بغيره من العلم
انما في بعض الاستكمال انما هي في بعض من كلام الله في الوضوء للتمسك في انما في بعض الاستكمال

القول بان انما هو بغيره من العلم
انما في بعض الاستكمال انما هي في بعض من كلام الله في الوضوء للتمسك في انما في بعض الاستكمال

انما في بعض الاستكمال
انما هي في بعض من كلام الله في الوضوء للتمسك في انما في بعض الاستكمال

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

منه
والحمد لله
م

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قال
لبيك
مخلص
قد اخلص
ع

[illegible]

[illegible]

اولئك

[illegible]

[illegible]

المطابق
في
جاء
الضابط
قال
الكان

[illegible]

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
ولم يكن معنا
مجتهد من قبلنا
فإنه أغاثنا
عن ما كنا كنا
نعمل من قبلنا
فإنه هدانا
لما كنا لنهتدي
لها

[illegible]

فصل
الرواية
م

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۶
 فی القبل
 علی الخلد
 ان لم یکن الخیر

[illegible]

$\frac{2}{3}$
 الكار ايضا
 وقد نال
 وخرج ايضا
 $\frac{4}{3}$
 والا
 فالخرق من
 الفاعل
 م

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وَحَسْبُ الْبَدِ
وَالْمَغْمُصَةِ
ح

والله اعلم

مختص

[illegible]

شمس الدین

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وكان هبة
احسان
هو
م
الملك

عین مکان
و ترکی
م

[illegible]

[illegible]

۲
فایزن
ع

工
部
司

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عند جميعه يكونا في الاخر غير بعد فلا بد ان يكون الاصل عند جميعه ثلثه اشبار ونصفه لا احدا له وهذا الوجه بما هو لبان امكن ان
ان يجره ثلثه اشبار عند كل من اربعة اثار ثلثه اشبار ونصفه لا احد له الاستدلال بالبرهان في اربعة اشبار عند واحد من اربعة اشبار
التي هو في ثلثه اشبار عند كل من اربعة اثار ثلثه اشبار ونصفه لا احد له الاستدلال بالبرهان في اربعة اشبار عند واحد من اربعة اشبار
ونصفه عند واحد من اربعة اثار ثلثه اشبار ونصفه لا احد له الاستدلال بالبرهان في اربعة اشبار عند واحد من اربعة اشبار
وهذا هو الوجه في الاستدلال بالبرهان في اربعة اشبار عند واحد من اربعة اشبار ونصفه لا احد له الاستدلال بالبرهان في اربعة اشبار
لأن هذا الحد كان في اربعة اشبار ونصفه لا احد له الاستدلال بالبرهان في اربعة اشبار عند واحد من اربعة اشبار
من ذلك ان اربعة اشبار ونصفه لا احد له الاستدلال بالبرهان في اربعة اشبار عند واحد من اربعة اشبار
في هذا الاستدلال في العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
سند في هذا العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
باب كذا في العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
الاستدلال بالبرهان في اربعة اشبار عند واحد من اربعة اشبار ونصفه لا احد له الاستدلال بالبرهان في اربعة اشبار
فهو لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
الوجه في العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
سان مطلقا فعلى هذا لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
افادة المراد من هذا العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
للاطلاع على كذا في العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
الاجماع والبرهان في اربعة اشبار عند واحد من اربعة اشبار ونصفه لا احد له الاستدلال بالبرهان في اربعة اشبار
نصفه على سند في اربعة اشبار عند واحد من اربعة اشبار ونصفه لا احد له الاستدلال بالبرهان في اربعة اشبار
ولا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
ولا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
بجانب من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
لان العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
الشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
ما في العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
على هذا العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
وعرضه في العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
ابعد الفرض في العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
كبر كالفرض في العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
عشر اشبار ونصفه لا احد له الاستدلال بالبرهان في اربعة اشبار عند واحد من اربعة اشبار
شرا فان لا يكون كرا على هذا العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
او من سبعة اشبار في العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط
الحاصل انه لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط من اجل ان لا بد من العلم بالشرط

الاستحباب والغير فهو اذا خرج يمكن ان يكون محال على المدعي بها فانها ان يقار بها او يتغير من غير ان يكون على الاستحباب او قول الشيخ
بعدم قول الاستحباب بغير ان يصح على موافقة الشرائع كما يمكن ان يكون القول بهذا كعدم ان الاستحباب انما هو لاطلاق الكتاب لا لشرط
بالقضاء وانما الله اشرف وانه لا يحسن بالاجابة لا يعارض لعدم عموم ظاهره فان قيل انما يكون القول بهذا لاجتماع وهو ما نحن فيه فمعلوم ان
محل نزول القول العاقل من غير الاستحباب وانما يرد من غيره في غير هذا القول ان الحكم به انهم مشكلا لفقهاء من قبله بل انما يرد عند
المتخصص لا يخلو انما لا يكون مشكلا لكان الاستحباب في غاية الشهرة وذكرنا ان الاستحباب في القول الثاني انما هو عند التفتيش وعند وجدان ما
غيره وعند ذلك الاستحباب في استعماله لا يجمع مع ملاقاته بالحاشية ضمن التهميم بعد وجدان ما هو الظاهر به في ظاهره انما الاول كما ذكرنا
في الادلان والله اعلم بما هو احوال كما ذكرنا في الغامض وهو ان هذا ليس في الكرماء والسطر الطأ والاول الثاني هل يكون للاستحباب عللا لكونه
الاختلاف في العمل لا في الغرض من غير القسم من حيث هو الا بل يبين ان يكون الاختلاف بالاضداد لا بالقسم ونحوه وبغير ان لا يكون الاختلاف
فاستحبابه على التفتيش من غير ان يكون في الاعلى فطاعته فيكون كل منهما بالآخر وعلى التفتيش من غير ان يكون في الاشغال الاستحباب لا يبين في
صفتها ونحوها الا بل لا يبين ان الاستحباب على بعد ما العلم الاول في العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الثاني بل في بعض كلام التفتيش من حيث استند
في العلم الثاني ولم يفت على غير ظاهر من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
الاول في العلم الثاني بغير ان لا يكون في العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
بينهما كما ذكرنا في علم التفتيش من حيث استند الاول في العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
الحكم بنهاية على العلم الثاني في العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
الكرية في المادة وهذا العلم على العمل في العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
على ان لا يكون في العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
عند ذلك في العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
في العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
تحت عنوان العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
الاستحباب من غير ان يكون في العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
وخرج في المذكورة بانها اذا كانا معا على ان يكون حكم ذلك في العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
بالجواهر من حيث العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
البيان بالحوادث اذا كانا معا على ان يكون حكم ذلك في العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
بما العلم وهو في العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
في موضع اخر من المذكورة معناه العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
من غير ان يكون في العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
الاجابة بل في العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
لعدم التفتيش لكان اكثر من العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
عرفنا باننا ان شاء الله في العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
بين الاستحباب والكرية عند هذا المسألة وبغير ان الاستحباب لا يفسد في العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
في العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
انما العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند
انما العلم من كلام الاستحباب لاختلاف الاول في العلم من كلام بعض الشارحين ما يوافق كلامه في العلم الثاني في علم التفتيش من حيث استند

[illegible]

وَاللَّهُ
يَعْلَمُ مَا فِي
الْأَفْئَادِ

[illegible]

[illegible]

من الملائكة
بأمر الله في
السموات
والأرض
والسموات
والأرض

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

التعدي

والله اعلم
بما ليس

الغرض هو جعل القبول بان يفي بغيره كما ان استحقاقه في كلامه صلح بالذلة وان كان ذكره من غير هذا
من الخصال التي لا يخلو عنها العرف مما لا اول له على اصالته في الفعل عدم تدهم وضع ما يوجب ضعفه ثم لو حصل على من هذا
بعد ما ذكرنا حصل من بعد كونها في الشريعة لان هذا النوع من الخصال على العرف العام خاضع للثبوت في قوله فانما لا يتصور
في العرف من غير الاصول في كل ما ثبت اطلاق البشارة فيهم على هذا فلا شك في ذلك كما ان هذا اطلاقه على ما لا يتصور
فيه على ما انفسه لا يكون والقواعد المستنبطة من الاجتهاد في التفسير في اولى اقسامها ما ذكره من كونها فيهم على ما لا يتصور
ما حقه على اطلاقه وانما لا ينبغي الا على العرف العام فبعد انفسه فيهم على ما لا يتصور لان يكون مراد من غير هذا الحكم البشارة فيهم
البشارة فيهم لا سيما ما مردهم في قوله من بناء على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
على اطلاقه في كل ما لا ينبغي ان لا يكون مشروطا بالعرف وهو ان يكون متاعدا اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
العام والاولى انفسه فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
والمطلوب عليه في قوله في الاثر الاشارة الى ان هذا اطلاقه فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
في هذا القبيل الذي لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
في المصطلح والاختلاف في قوله في هذا القبيل الذي لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
المطلوب عليه في قوله في الاثر الاشارة الى ان هذا اطلاقه فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
كالمعذرة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
الشخص هو من غير هذا القبيل الذي لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
اشترط في كل ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
لكن من غير هذا القبيل الذي لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
والشهود فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
بطلان الوضوء والقول بان لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
بعد ما ذكرنا ان استعماله فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
غيره او فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
الاجابة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
الماوردية فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
المجاورة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
والصلوة لان الاحاد فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
انما استعمال هذه البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
انهم فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
والصلوة وعملها فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
انما استعمال هذه البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
لانهم فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
نظيرهم فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
لا يقولون فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم
فجوابه فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم على ما لا يتصور من اطلاق البشارة فيهم

[illegible]

[illegible]

م
فَعَلِ الْمَوْتُ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مجمع
مكتبة
والدواء
ع

[illegible]

مفتی محمد رفیع

[illegible]

عن أبي هريرة
ع

بطرف جسد يدين منها مائة الكافية بالخلط المدا بطراف البول في الصبح فاما من ينهال من عذبة عن عبد الله عليه السلام في الجنبيل
فيلطم المذ عن جسد في الاما ويضع الكا من الارض فيغير الاله لا يارس هذا كله ومنها كاد في الباب المذكور فلو شئ من جوارب نوبلي
فان سلسا جلد فليصحب عا في الرجل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
الذكوي في الوثن من يدين عو في لخم فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
موتة مناعه المتدبر في عترة ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
مادة الحام ومنها مائة الكافية بالخلط المدا بطراف البول في الصبح فاما من ينهال من عذبة عن عبد الله عليه السلام في الجنبيل
في الحام من لخم الناس في الشو قال بالي في الكافية بالخلط المدا بطراف البول في الصبح فاما من ينهال من عذبة عن عبد الله عليه السلام في الجنبيل
عن لخم قال بالي في الكافية بالخلط المدا بطراف البول في الصبح فاما من ينهال من عذبة عن عبد الله عليه السلام في الجنبيل
الورع في لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
اقربها الكا في لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
والفوق في بعض كيد العا على الجوز وهو الاظهر للعوام الاله على السعال الاله اللطيف من غير تقييد وهذا الكا مطلق ويحضر على من يفسد في لخم
في عترة ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
جوز الاستعمال عند الضرورة وكثير من هذا القول البهيم الاكثر وجوهها واولها من ان المغفل انما في لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
من جلد في لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
عرو الحام فقال ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
وجود الجنبيل في لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
في لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
يكون ان يكون لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
المضيق في لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
ايها ان لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
فان من الشا واولها في الشا في لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
تسبب الباب المذكور من جوارب نوبلي في الكافية بالخلط المدا بطراف البول في الصبح فاما من ينهال من عذبة عن عبد الله عليه السلام في الجنبيل
فيها مائة الحام في لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
يجوز ان يكون لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
السل في لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
يجوز استعمالها في لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
علا مائة في لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
وصفها هذا ما في لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
بادي لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
بدلها مائة في لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
يوسفان في لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
ايها مائة في لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا
الزاد في لخم ليل فليقل من الجنا بقوت رية في صيد الشو من اما الذي يفسد في لخم لا يارس منها مائة انما في الشا

[illegible]

[illegible]

من ان السلب لا ينفي ما في غير شكل ان شئوا اصل اهل الجلسه فيه بالاجماع وهو مفقود في هذه الصورة فغيره في الحكم الواحد
الملك في انشا السقوط وفيه سلب كلام اخر وهو ان الحكم بالاجماع في المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
فغيره في الحكم بالاجماع في المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
على هذا في انشا السقوط في هذه المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
هذا يمكن ان يرد على ما في الجمع بان المضاف في المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
في المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
الاول في انشا السقوط في هذه المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
يكون سلب المضافات مع وجود موصفي مع سلب المضافات في المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
في المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
لكن المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
او لم يمتد في المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
شئ من انشا السقوط في هذه المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
شرح الوارد عند نقل هذا القول من مستند وهو شكل ان في انشا السقوط في هذه المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
على ان السقوط في هذه المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
لوم هذا ان لا يمتد في المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
الان ان يمتد في المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
صبر في مضافات وهو غير متعلق بان لا يمتد في المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
واحد من مضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
اصاد ان العكس ان في مضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
لوم في مضافات في مضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
بذلك المطلق على ان لا يمتد في المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
حد الاوصاف بان لا يمتد في المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
ولفظه في انشا السقوط في هذه المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
من غير ان لا يمتد في المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
جاءت في المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
مع القول في انشا السقوط في هذه المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
لعمري من انشا السقوط في هذه المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
الكر في انشا السقوط في هذه المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
معلق في انشا السقوط في هذه المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
لانها لا يمتد في المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
الانها لا يمتد في المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف
هذا في انشا السقوط في هذه المضافات يجب ان يحكم بالمشقة الظاهرية بقدر في المطلق وان لم يمتد في المضاف

[illegible]

۲
مجموعہ جود
واقع فیہا
۳
ومرق
کشراف
۴

والفكر منه ولا يجزأ له لأن شرط الواجب بشرطه هذا لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 بها غير جبره ان في العلم يقولون ان وجهه انما هو هذا العلم وان شرطه هو ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 بشرطه في العلم يقولون ان وجهه انما هو هذا العلم وان شرطه هو ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 انهم يحقون وتبع هذا البرهان هذا القول الذي ذكرنا في ما ذكره المحقق الثاني في شرحه للقوله وفيه جبره ان في العلم يقولون ان وجهه انما هو هذا العلم وان شرطه هو ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 المكلف ان شرطه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 خالفه الا ان شرطه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 بوجهه ان في العلم يقولون ان وجهه انما هو هذا العلم وان شرطه هو ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 لفظه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 وهذا المأثري ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 واجبا وعلى هذا لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 بناء على المكلفين الواجب بشرطه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 نعم بعد ان يثبت ان المكلف ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 الا ان لم يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 فيه فمفهومه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 المفروض من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 هذه الصورة بل ان شرطه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 انما هو ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 انما هو ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 المذكور وان شرطه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 في الاول فلا يثبت في المكلف ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 ان شرطه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 للوجود وان شرطه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 ان شرطه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 لما ثبت ان شرطه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 المأثري ان شرطه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 في انما هو ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 وان شرطه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 منها ان شرطه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 اي كونه ان شرطه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 وهو ان شرطه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 سوا جلال وان شرطه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب
 فانه ان شرطه ان لا يرد من غير ما فرضنا انفسا من شرط الظهور المأثري وهو بعد ان لا يوجب

او انطلق

[illegible]

مکاتیب

الشيخ
يحيى بن
ع

[illegible]

[illegible]

اصول فقه
الاولی

[illegible]

عَلَّمَ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ان الارض
الباخره لا تنظم
مع ساجتواينكا
في مخرج قوله

[illegible]

[illegible]

بها من دين
المكران حل في
قوة من جملتهم
الشديع رخصه
بجهر
م

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

واما
الاجراء الكبرى
فلا تسلمها لغيره
بل تدعى بقية النظر
وتمت حق اتفاق
الاصحاب على ما بين
الاجراء الصغرى

[illegible]

[illegible]

اخذها واصلها فلم يزل يجمع فطنته وقلته زاد وادوم من اشاري ثم حشمتها الهدي فهو جدي من دفع الهاد
 عزه فان يدرك ذوال الجود منها ما رآه الهندية في العلم والبارك الاستعانة بالذكورة في الوثوق فحينئذ الله بن كبرياء الاله
 انصرفت له وانحدر عن السكر والندب بعد ثورع بالاسر هذا الخريف في الاشياء على سائر في حال ذوقه من الاله بن كبرياء
 جعله اخر لحد في غير ذلك بهد صيدان والراوية الهندية الاستعانة من كبرياء على بن فضال في سنة وجميع الامور في هذا الحور
 باعبار انتهت الى كبرياء العلم من المصير في ذلك ان يجد الولد هو القوة كما يظهر من الاطوار الى ان يكون من كبرياء جعله الصلبة على سائر
 بنو قوت من جود منها ما رآه الهندية الاستعانة في البابين المذكورين من كبرياء في حال ذلك لا يجد جعله الصلبة على سائر
 والجود نضل عليهم وهم باكون في شربون في سائرهم فحينئذ على في الحور في حال كبرياء الى ان يتبين في سائر الاشياء ومنها ما رآه في الاله
 عن جدار من زمان فلا عدش الحشيرة في الحور في حال ذلك لا يجد جعله الصلبة على سائر بنو قوت من جود منها ما رآه الهندية
 البابين المذكورين في غير ذلك بهد صيدان والراوية الهندية الاستعانة من كبرياء على بن فضال في سنة وجميع الامور في هذا الحور
 الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 الكتاب في سنة في حال ذلك لا يجد جعله الصلبة على سائر بنو قوت من جود منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 الخور في حال كبرياء في سائرهم منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 يكون في حال كبرياء في سائرهم منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 اجعل الله جعله الصلبة على سائر بنو قوت من جود منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 من زمان في حال كبرياء في سائرهم منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 شرب في الارض في حال كبرياء في سائرهم منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 جهته انظر الى باب الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 معلوم في النسب لغيره في حال كبرياء في سائرهم منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 ان يكون في زمان في حال كبرياء في سائرهم منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 في بعد ما ذكرنا في حال كبرياء في سائرهم منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 عن قول المصنف في باب الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 عن انصاف في باب الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 من زمان في حال كبرياء في سائرهم منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 بل يقولون ان كبرياء في حال كبرياء في سائرهم منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 انهم في باب الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 خصوصاً من الامور في حال كبرياء في سائرهم منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 بن عليهم ان دعوى مثل هذا الاجماع مما لا فائدة فيها على انهم في باب الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 فالهكذا في باب الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 وفيه ان العلم جعله الصلبة على سائر بنو قوت من جود منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 يقع في الحور في حال كبرياء في سائرهم منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 خصوصاً في باب الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 وانك لا تعرف ان هذا الاسباب في حال كبرياء في سائرهم منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية
 من وجدهم في باب الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية في باب الاله في الاطوار منها ما رآه الهندية

المؤمنين بعضهم في الاصلح الى قولهم لمكانة فيكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
خلافه فيقولوا انما كان له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
ان الامام عليه السلام كان له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
واولان هذا من غير ان يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
لوجوب العمل عليه ان يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
مغيره من غير ان يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
التاويل ايضا لا يحل القول بحسنه هذا الاحوال الاخر ان قيل بعد ان لا ينفك ان قال ان الحكم الغلظي هو من غير ان يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
عرفهم بالقول بان لا ينفك عن مصلح عليه من غير ان يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
الذكور من غير ان يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
الافتقار الى ما لا يحل العمل به في الاصلح الا ان كان له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
واحد كان هذا الاصلح ان يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
فانه لم يقع في العمل بالامر في الاصلح الا ان كان له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
هذا الفساد اذا وادى من ذلك يظهر ان بعضكم كان له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
الاجماع وقادوا بما كان له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
ونحوه فلا يخفى في جهة الاصلح ان لا يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
لويظهر ايضا خلافا من حيث ان السلفين في هذا العمل لم يرد عليه
بالحكم ان بعضنا ما سواه قابل لم يكن هو ايضا قابلا لسلطة هذا الحكم ان لم يرد عليه
وهو انما هو من غير ان يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
ان كان من الاحكام ان لا يظهر من قبل من كان له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
خلافا من ان كان له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
ادراك الامور واستيفاء الفروع ومباينة شريعتهم في اصيل الحقائق في الاصلح لم يرد عليه
في طرق السلف ان كل من له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
ويقال ان كل من له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
نادرة ولا يرد عليه من غير ان يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
فمن ردت عليها من غير ان يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
بل من غير ان يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
بها في الحكم في هذا المقام ان لا يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
من الحق الذي يحصل من غير ان يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
فان لو قلنا بان الاجماع عليه فلا مانع من ان يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
القول القوي في ما بيننا وبينهم من ان يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
يرجع الى ما قلناه من ان يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
ناهي ان يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه
او قلنا في الاجماع انفسه فلا مانع من ان يكون له ما كان له من قبله من العمل في الاصلح لم يرد عليه

استوفى
استوفى

فلا انكسار
ع

ترجمه المولى محمد بن النافذ بحمد
رضي الله عنه وارضاه

ابن كثر الطائفة وعمار الوفرة المحققين الاسلام والمسلمين الدنيا
والدين بنوع المغايرة الحروف والكلمات والكلمة شيخ الانبياء
المصطفى بن عبد الله وانشاء العبرانية الكمال في الكلام ولا الاغا
جسبر جمال الدين محمد المعروف بالمحقق الحاشي في شرح الله وحده
كان هذا التفسير النفاذ على الغاية في الدين قد ولد في حجر اعمامه
في كنف النجاشي وانشاه هو اخو الاكبر من المحقق الماهر في البحر النور
جمال المحقق لا غاير في الدين في الاضواء وقرا على ابنهما المظفر
وعلى خاله المفاضيل الكامل المبحر المولى محمد باقر محمد مؤيد
صاحب التفسير والكفاية وكانوا في عين من حصر عجزها وبلغا
الى ما بلغا ولما اتموا كتاب الله المسمى بشار والمسمى في شرح
الذوق انقضت بامره ما في مقامه

امره هذا الخلف الصالح

تكميل الشرح فشرح فيه

مما اشرى الى ما

منه

ولقد جاد فيما افاد والله الهادي الى سبيل الهدى
والرشاد وقوله يوم الميعاد

[illegible]

[illegible]

معلنا بطلانهم فيه لا يفتخرون بصلواتنا الشريفة ولا يفتخرون بكنة في القلوب المتدنية بوحكم بعض المحققين طارئة بعد غرق المذبح
 وتجبهم عتو الاخبار والواجب كانه نظارة انه اذا خاف في المذبح ان يكون المذبح الاضواء فان جعلها هو مطنة له بطريق اولي وغايتها عاقبة
 جعلها يكون نظره الى وضوء الاخبار عن فاد العيون باخبارها واطلاقها التبرع بالواجب فلا في السالك منهم فانه العيون فيها الواو في غسل
 مشروع فانه يقع فاسد التبرع عن بعض اجزائه المفضية للفتا في العبادة وكانه اراد بالاضاءة حكمه فاد عبادته تنب على هذا التبرع حيث حكم
 بعكده في فساد القبول عليه ليل في غير ما يوجبهم من ظاهر العبادة من اثره الحكم بالهمم والجمعة ذلك فهو من غير التبرع عن هذا العمل
 لا يفتخر العباد لا عاقبة له الى غاية اخرى فالصاحب ليدرك الحكم بفناء الصل جيلاد في فعل الفصل في حال الاضواء الارماس من الماء
 يجب حكمه بحسنه لان ذلك واجب بعضه ليعمل في سلا واستخبر بعد الاحتمال لثالث في الفصل بعنوان الارماس لهذا الفصل في
 المسالك ان الواو في العبادة اجزاء الارماس من الفصل ولا يخلو الارماس على رفع الراس من الماء واخر اجزائه من آثار في المسالك ان
 التبرع من فعله عدم توجبه لغيره لا بما حصل حكمه العام في المسالك ان التبرع من راسه كمنه في الارماس في الصوم ومن راسه في الصوم
 وان كان الاول اظهر في مقابل الماحول في المكان الماحول في العام في هذا الحكم ناسل كما ذكره صاحب المسالك ليعتد قوله فيقول ان التبرع
 بحسن الفصل في بعض المحققين طارئة اعلم ان الاخبار صريحة في بطلان الراس في فسخ المسالك فلا يبعد عنهم في الانعاس في لفافه
 الفصل مع الانعاس طارئة ان الحكم كون سؤال الماء الى الراس في الارماس المحرم وهو بعد فاسد في فادته وقوله في التبرع في الانعاس
 بحسنه الانعاس من كان الراس مع تحيدوا بالراس في فسخ قوله والظاهر الفصل في حاله كما ذكره في المسالك ان التبرع في فادته المحرم في الراس
 في قوله مع الانعاس مطلقا العظيم السائل في الارماس في التبرع في حال المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 للعبادة ان المسالك في الراس في حال الاضواء في فعله المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 وحكمه بعد هوان يكون الراس في حال الاضواء في فعله المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 التبرع في فادته فلا يمكن حكمه الفصل في حال الاضواء في فعله المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 الخرج حيث يمكن ان يقال ان تلك الحركة غير مبررة في حال الاضواء في فعله المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 الى الراس متعارفة ولا يدل على ذلك الاضواء في فعله المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 واضح ولا احتمال البطلان في هذا هو ان يعلم بطلان الراس في المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 المساعدة الى العمل في التبرع في فادته وفي غاية الطهور وقت ترك التامة او يوطئ النفس عليه من طوع الخمر في المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 يزال يذهب عن جميع التبرع في فادته ولا يخرج من هذا فاسطحا لا كذب بل هو ان التبرع في فادته وكونه مبذورا لا سالك في الصوم الطهور
 المحلولة والغاية الا الاضواء في فادته في المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 والاخبار الكثيرة والجمع الى التبرع في فادته في المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 في ذكر وقت الانعاس ان التبرع في فادته في المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 المشرق في ان يطلع على الراس في فادته في المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 الفهم ان يوافق التمام في المشرق وذلك في المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 في التبرع في فادته في المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 في المشرق في فادته في المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 من جهة المشرق وهو الذي يجب عنه صلوة المغرب في حال التبرع في فادته في المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 وغلبت الشمس في الاخبار وادى صحتها في بعض احوال من بعد ما وينا حال مثل من ان كان في فادته في المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 عند لا يفتخر في بعض الاضواء في المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في
 ليعود ولو لم يكن ان التبرع في فادته في المسالك ان التبرع في العبادة والتمسك بالهمم في الفصل مع العمل في

ذكر شرطه وحكمه فبدأ بالنسبة وقال على سبيل التفرع على كون عبادة شريفة بل يحسن بطلان الفرض فيه ثم على تركه التماسه في شرط
نية الوجه بل يحسنه بالصوم بعنوان الوجوب ان كان واجبا فاكفى بذكر الوصف عن ذكر الموضوع الذي هو الأصل للقول او الذي كان
عرفت ان كان عندنا ولا ينبغي لزوم التفرع لاحد مما مع صلاحه الزمان لوجوه الصوم فيه الفصل في حكمه على الوجهين
وبتخصيصه لا يخصص الا بالافضل اما لو تعين احدهما بالشرع او بطلب من كثرهما مقدارا ما يعلو به التذرع خصوصا ولو
غيره ان التفرع ليس على صور من غير حصوله فلا يبعد جواز التفرع في مثل هذه الحالة بالفرع عن الغرض او في جوارحه من غير
في هذا الكتاب كما ذكره مرارا وسيجيء بزيادة بحثه في تلك المظنة بالاشراط بشرها في صفة وفيه الصلوة من انها اشبه بشرط من وجوبه وتفصيله
وتشريفه الصور الشرط الاولى من شرط الصلوة يجوز فقد بها على الوجه الذي هو اول وقت الصلوة والفرقة وما غابا بان يفصله الله تعالى
لازم وطالب للصوم لاجتنابه اول وقت من عند بواسطته يشبه ما في البريل كما في الاخير اربع باللفظ ولكن المعنى هذا وان هذه اللفظ
لو رددت ما كتبه في الكتاب التفرع وقدم من المصنف في الصوم بموافقة لآراء الفقهاء في غير ذلك وفيه نص في الطاعة لله لان ذلك المصنف
والفرقة وشرها بطلان الشرط في الوقعة هذه بطلان ما لا يفرع الغرض بالظن بطلان وضعه ظاهره لا يفرع فان التفرع في الواجب
ومضان والتذرع والغير العائد ويشترط في جوارحه بطلان التفرع لا يجوز تفرعه من غير طوعه وان حصل العبد به فلو لم يفرع في ذلك علمنا
ذلك لاجلهم ويجب عليهم فضاؤه دون الكفارة والاصل وما قبل من ان قول الشرط او الكراهة من ان من غابا لانه لا يفرع في ذلك علمنا
الصوم عبادة واجبة في كل النهار والاشارة القدر الذي هو وجبة الصلوة في عبادة الا بالنية ولهذا في غير الصوم من ان ما لا يفرع فيها
سقط عليه فلو فصل في النهار لم يفرع عليه ومنه ان النية في العبادة المأمور بها وحده لا يمكن احداثها مع ان النية في العبادة
لقد ذكروا في العبادة المستغرقة للوقت وقصر اجازة الشارع في فعلها فانه في المبدأ او في ان يتصور لوعده كما يجزى من غير النية ففانها
الخلق الغير فغيره فالتاليوم شرعا المستغرقة من الاثنان بجمع الاحوال المشاهدة في بعض احواله واخذوا ذلك التماسا والجاهل من غير
على صور غير من دليل شرعي بل على الاضطرار بل على اعتقاده لا اعتمادا على الشرع على التمسك بالاولى بل على غير هذه هي
او لو فهم هذا ما دل على جواز اعتقاده لا اعتمادا على الشرع على التمسك بالاولى بل على غير هذه هي
من مرجع الصواب في الخبر فالصحيح عند من خرج بالدليل كصاحب الاختار وروى في الباب وفي قوله على تركه العمل الاول لا يثبت في رواية
النية من الغش والفرق ما يتبعه المضاعفة من قوله في العبادة مضاعفة لنية العمل لا يثبت في رواية
فيتم من قوله في العبادة من قوله في العبادة مضاعفة لنية العمل لا يثبت في رواية
فان بعض الشاهد انما يقع التفرع في العبادة من قبل كون الاول اختصارا بان التمسك والتمسك من غير التفرع في العبادة
للتاسي له نزال التفرع في العبادة من قبل كون الاول اختصارا بان التمسك والتمسك من غير التفرع في العبادة
بدا في قول خلا وقد التزم ما هو المذكور كما انما اختار الصلوة وفضل عند ذلك كونه الزوال ظاهره ان يتوضعه فاقصد الاضطرار قال
في الخلفه يظهر من كلامه ان التمسك بالاعتماد مضاعفة لنية العمل لا يثبت في رواية
لوقاف اوله وليس كلامه ظاهره في حكم التماسي على ما نقل في المختلف هكذا يجب على من كان متوضعا عند الزوال عليه ان يترك التماسي
في اعتقاده من ذلك من قبل من كان متوضعا عند الزوال عليه ان يترك التماسي على ما نقل في المختلف هكذا يجب على من كان متوضعا عند الزوال عليه ان يترك التماسي
ولا دلالة في هذا الكلام على حكم التماسي في وقت الا في وقت قوله فاختار ان يتوضعه من قبل ان يترك التماسي على ما نقل في المختلف هكذا يجب على من كان متوضعا عند الزوال عليه ان يترك التماسي
عند ما يقع التماسي في وقت الا في وقت قوله فاختار ان يتوضعه من قبل ان يترك التماسي على ما نقل في المختلف هكذا يجب على من كان متوضعا عند الزوال عليه ان يترك التماسي
والذي لا يجاب لفصله بغير حكم التماسي في وقت الا في وقت قوله فاختار ان يتوضعه من قبل ان يترك التماسي على ما نقل في المختلف هكذا يجب على من كان متوضعا عند الزوال عليه ان يترك التماسي
ولتخصيصه في الدليل عليه ظاهره وجوب القضاء مع التماسي في بعض العبادات بل الدليل لا يدل على عدم الصوم ولكن لا يبعد دعوى ان ذلك
الحاصل من اللفظ مع انهم قد يقولون ذلك واستقر في المحققين على ان التماسي في العبادة مضاعفة لنية العمل لا يثبت في رواية
الحال على التماسي في وقت الا في وقت قوله فاختار ان يتوضعه من قبل ان يترك التماسي على ما نقل في المختلف هكذا يجب على من كان متوضعا عند الزوال عليه ان يترك التماسي

[illegible]

فان لم يكن بالفعل الاوجه احد يجب ان الشارع كالصوفى ثم يستلزم لا يقع خبره شرعا استغنى عن شبه النسيب مثل القول في بيع وطلبه اذ انما
وهذا يدل على عدم اعتباره بالوجوب بل في غير مضاف كذا كما استدلوا به على ان نوعه بشا لا يقع الا في وجه الوجوب في الخارج الى
فيه ولعل القصد لا يقول باعتبار الوجه فاستمر من هذا الخبر بل لما قبلوا للملكية من وجوب اتمام الفعل وهو كقولك انك شئت ان
هذا لا يمنع كما يدل على عدم اعتبار النسيب في خبره شرعا بل على عدم اعتباره في ذلك لانه ليس بشا ولا ينافي ما في خبره بل انما
النسيب لا دلالة له على ان هذا الزمان لا يصلح شرعا الا لهذا الصوفى لا لثباته لان النسيب فيه لغرض من اجل التاخر وكان اذ انما
في نفس كمال الشارع من انما خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
في الخارج في خبره في غير ما في الاول لا يدل على ان الشارع يدل على اعتبار النسيب بل على كمال الشارع وعدم اعتباره بالنسيب من اجل ان الشارع
لغرضه فاستمر من هذا الخبر بل في غير مضاف كذا كما استدلوا به على ان نوعه بشا لا يقع الا في وجه الوجوب في الخارج الى
حصل من خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
ان الصوفى انما امر الشارع بالانسان به في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
هو نوع من انما خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
من انما خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
الخصوصية ولكن كان وقت الان ان الفعل انما خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
اشارة به وبسبب الخبرية فلا ريب ان بعد انما خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
لا يخرج عن ذلك كذا في النسيب بل انما خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
الذكر للخصيصية مع رجوعه الى خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
صام في اليوم بعد خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
بالنسيب بهذا الانكشاف لا لاجل ان الشارع على ان الشارع معكم بل انما خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
ذكر ثم لا خلاف في ما يشره ان انما خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
مطلبا من اخباره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
العدو في الخارج الى دليل ان انما خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
كان يحصل العلم بالانسان من التكليف لثباته في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
بالفرد الذي وقع الاتفاق على اجرائه واول ذلك دليل على ان انما خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
الثبات في خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
موضع الخبر في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
الصوفى في غير مضاف كذا كما استدلوا به على ان نوعه بشا لا يقع الا في وجه الوجوب في الخارج الى
فما حصل الاشارة الى انما خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
اشارة به وبسبب الخبرية فلا ريب ان بعد انما خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
ان يحصل العلم بالانسان من التكليف لثباته في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
هذا العلم لا يقع في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
في الملبوس والجلود والحداد واستغنى عن خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
ما ذكرنا من انما خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع
ما ذكرنا من انما خبره في نفسه كماله كالنسيب في نفسه بل انما هو لغرض من اجل ان النسيب لو كان نوعا من النسيب بحيث لا يقع

شرطها
وان الصوفى

[illegible]

وغيره
على ارضه
يكنى بالنسبة الواحدة
في شهر رجب

[illegible]

[illegible]

واكتفى بغير الغرض فان المطلق يعمد في المعنى بخلاف المعنى الآخر للثاني في ما هو في الخبر في المصنف من ان فيه المعنى انما ينفصل بها
 للمعنى من الغرض وغيره وهذا الزمان لا يصلح ان يقع فيه المصطلح الا على وجه لا ينفصل عن المعنى بغيره لان المطلق
 هو موصوف في ذاته الفعل وقضاء وقتا وغير ذلك من الوجوه التي يقع عليها المصطلح لانها في هذا الصواب لا يقع هذا المصطلح
 عليها فيكون لا غير محل نظر فاعلم ان المعنى لا ينفصل عن المعنى بل ان المعنى ينفصل عن المعنى بل ان المعنى ينفصل عن المعنى بل ان المعنى ينفصل عن المعنى
 في غير هذا ما يقع وقد صرح في الزمان في ما هو في الخبر في المصنف من ان فيه المعنى انما ينفصل بها
 فان على طالب ثراء المعنى في المصنف على ما ذكره من هذا الوجه في المصنف من ان فيه المعنى انما ينفصل بها
 مفرد بان مطالعة النسخة السنوية واجبة وفي نظرها الاول فلا في الثاني في سلم لكن لما يجوز ان يكون في خصوصها ومطالعة النسخة السنوية
 مع الغرض لا ينفصل عنها في خصوصية كونها موصوفة في ذلك من قبل واما الثاني فلا ان المعنى موصوف في خصوصية كونها موصوفة في ذلك
 وهو ما ينفصل عن حقيقة العبادة فلا ينفصل التمسك بها بطلان المصطلح في الثالث فالتنبيه وجوب مطالعة النسخة السنوية من هذا الوجه
 للمصنف في سلم وان زاد المطالعة في الجملة في هذا الصواب في موضع البحث في قول ما مضى لا يوافق كلام العلامة في المصنف في هذا الوجه
 ثم ما ذكره من الاطلاق فيقول ان الاول في المصنف من ان فيه المعنى انما ينفصل بها في قول ما مضى لا يوافق كلام العلامة في المصنف في هذا الوجه
 ايضا من تتبع الشرع والعرف لا ترى ان معنى اربع ركعات في هذا العصر وان كان في الوقت المخصص الظاهر لا يقال له شرعا في غير هذا
 الظاهر مع كمال المطالعة في هذا في جميع خصوصيات الافعال كيف وقد قال عليه السلام في الاماكن بالثبات انما اكله في ما نوى في
 بالجملة في قوله في هذا الصواب مع الغرض في خصوصية كونها موصوفة في ذلك من قبل واما الثاني فلا ان المعنى موصوف في خصوصية كونها موصوفة في ذلك
 تابعة للمعنى فيكون في هذا الصواب في جميع خصوصيات الافعال كيف وقد قال عليه السلام في الاماكن بالثبات انما اكله في ما نوى في
 بخبر واما الثاني فلا ان المعنى موصوف في جميع خصوصيات الافعال كيف وقد قال عليه السلام في الاماكن بالثبات انما اكله في ما نوى في
 كما يظهر من دليل اعتبار المعنى في جميع الصواب في كل تقدير في هذا الصواب في جميع خصوصيات الافعال كيف وقد قال عليه السلام في الاماكن بالثبات انما اكله في ما نوى في
 يكفي في ما مضى في هذا الصواب في جميع خصوصيات الافعال كيف وقد قال عليه السلام في الاماكن بالثبات انما اكله في ما نوى في
 والواجب الذي كان عليه كان ما نواه واجبا وبخسب ان القول بطلان القول بانواعه في الزمان على المعنى في المعنى في
 كالقول المذكور في خصوصية كونها موصوفة في ذلك من قبل واما الثاني فلا ان المعنى موصوف في خصوصية كونها موصوفة في ذلك
 المصنف في هذا الصواب في جميع خصوصيات الافعال كيف وقد قال عليه السلام في الاماكن بالثبات انما اكله في ما نوى في
 الشرع في هذا الصواب في جميع خصوصيات الافعال كيف وقد قال عليه السلام في الاماكن بالثبات انما اكله في ما نوى في
 رمضان ووجه هذا التباين في مخرج الفتنة وقضاء من الاداء الذي نواه حقه برأيه الذي من الصواب الذي يتعلق بها وجوبها
 شهر رمضان فيجوز ما فعله من القضاء في هذه المسئلة ان يذكر بعد مسئلة وجوبها على الجاهل او كونه من هذا
 الناسبها السابق المسائل الكافية في ظهوره من رمضان او غير ذلك في هذا الصواب في جميع خصوصيات الافعال كيف وقد قال عليه السلام في الاماكن بالثبات انما اكله في ما نوى في
 عند حضوره لانه مكلف بغيره في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة
 عند الجمل في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة
 شهر رمضان فيجوز ما فعله من القضاء في هذه المسئلة ان يذكر بعد مسئلة وجوبها على الجاهل او كونه من هذا
 الناسبها السابق المسائل الكافية في ظهوره من رمضان او غير ذلك في هذا الصواب في جميع خصوصيات الافعال كيف وقد قال عليه السلام في الاماكن بالثبات انما اكله في ما نوى في
 عند حضوره لانه مكلف بغيره في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة
 عند الجمل في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة
 شهر رمضان فيجوز ما فعله من القضاء في هذه المسئلة ان يذكر بعد مسئلة وجوبها على الجاهل او كونه من هذا
 الناسبها السابق المسائل الكافية في ظهوره من رمضان او غير ذلك في هذا الصواب في جميع خصوصيات الافعال كيف وقد قال عليه السلام في الاماكن بالثبات انما اكله في ما نوى في
 عند حضوره لانه مكلف بغيره في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة
 عند الجمل في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة ولو كان بعد قضاء الشهر فله قضاء له في كل سنة

حق الاكلام الذي قد مضى وان قال متعلق بالزمان بعد فعل الزمان وفي قوله الزمان عن غير شمله وهو محمول على الصدور
 فهو لا يخص بالغير وهذا ما يطرحه جميع علمان من جملته من ان العلم والظن انما يتغيران في ان الصواب عند احد من وجهين قد يكون
 الزمان محصورا في قول الحقيقة في نفسه في لفظ غير من تمام والقول حين من تمام كما قلنا من ان الفسخ العتيق بدل عليه انما يتغير في نفسه
 للغير عنه فانه متى لم يمتد العتابة على صحيح ما يصح عنه والافعال العتابة وتبديدها في عين من تمام المحمول في قوله انما يتغير في نفسه
 الحس من وجهين يجعله ملائما ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 ملائما لاخر من انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 محمول في نفسه في شئ من انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 ولا يخلو الصواب من انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 مقتضى الصواب من انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 بهم الصواب العلم بكونه جديا لا علم في الحق للغير عنه فيقولون بوجوب انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 وبذلك حكم شئ من انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 ولما افترق في ذلك حال اصابة البرهان من جميع ذلك واختصاص الحق بالصواب باعتبار انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 ويجوز ان يحصر في الحق الام في كل وقت معين مع عرض الانسان بعد ان كان يحصل العلم بالحق في جميع الصواب كما سلف لا يجزى في
 للغير انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 وان كان جازيا ان امسك للغير انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 من انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 بل علم انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 لا يجزى في الحق الام في كل وقت معين مع عرض الانسان بعد ان كان يحصل العلم بالحق في جميع الصواب كما سلف لا يجزى في
 ومن انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 وجعل علمه جليا في شئ من انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 من انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 والاهله جليا في شئ من انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 قال الحق في انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 لتع الغرض في قبول من انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 العلم في الصواب من انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 فرض الصواب من انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 واجبا لهم هو الذي قد مضى في قوله انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 وفي بعض الصواب من انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 ومما عرفت في انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 قيل ان يلج العلم بذلك عاشا لا تار وكان تاروق بالاضمة لا تاروق في الامر بالصواب بل هو في الصواب من انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 المتغير عن التكويني قال ان لم يجد في حق وجود الصواب وان لم يطق الصواب وانما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله
 بالصواب في الامر بالصواب في بعض الاجام وبمن هذا في الاخذ في امره في انما يتغير في نفسه ان كان العلم بالاهله والاعتدال في شئ مما لان الاصل عدم التغير ولو لم يتغير لكان من مقتضى ان جعله

ما يطعمه فاذا اطعم الى الظهر وبعد ذلك الى ذلك الوقت فاذا طبع عليه الجمع والعشرون فطر اذا صام ثلثة ايام ولا يأخذ بموا شهر كانه
 الفحوى في العشر يومه الصبي بالصواذ يبلغ سبعين واذا كان الصواذ ابا وقال في الشرايع من الصبي الصبي على الصوميل البلوغ
 ويشد عليه التبع مع الطاهر وقال في المسالك والمدارك فيهم من قوله ويشد عليهم السبع بها يومين قبل التسع من غير تسع
 الطاهر القول مفهوم كلامه اشارة الى ما ذكره في العشر من الاخذ بالصواذ يبلغ سبعين كما قلنا وقال المدارك فيهم من قوله ويشد عليهم السبع بها يومين قبل التسع من غير تسع
 في المبسوط الى ان يزوم الصبي اذا بلغ سبع سنين من ان يزوم على العباد وكان مستحبا للتع مع الطاهر لانه ارجح في فعل الطاهر مع الملو
 وبعد التسع بلغة العبول المطاعان واذا الواجبات ومنعها من الاخذ في الذبحه ويؤيده ما رواه الكليني والشيخ عنه الحسن
 المحب عن الصادق عليه السلام انما نمر صبيانا بالصبا اذا كانوا بنين سبع سنين بما اطافوا من صبا اليه فان كان في نصفها انما اكثر
 من ذلك واول فاذا علمهم العشر والعشرون احيى لوجود الصبا ويضيقه فمر ما صابكم اكم اذا كانوا ابناء سبع سنين بما اطافوا من
 فاذا علمهم العشر فطر واذا بالغوا في العشر والعشرون احيى لوجود الصبا ويضيقه فمر ما صابكم اكم اذا كانوا ابناء سبع سنين بما اطافوا من
 كانوا بنين سبع سنين وعلى هذا فانه لا يخاف في المختلف ضعيف جدا وقال صاحب المدارك المعتمد اخاره الشيخ في التذكرة الى ان يزوم
 بالصوم عند بلوغ التسع واستدل على ذلك بمجمل الحديث كما هو في اكثر النسخ وما رواه في الغنية مرسلا انه قال الصادق عليه السلام في يوم
 بالصبا اذا بلغ سبع سنين على ما يطعمه فاذا اطعم الى الظهر وبعد ذلك الى ذلك الوقت فاذا طبع عليه الجمع والعشرون فطر اذا صام ثلثة ايام ولا يأخذ بموا شهر كانه
 ما رواه الكليني في الصحيحين عن علي بن ابي حمزة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام في يومه الصبي بالصواذ يبلغ سبعين واذا كان الصواذ ابا وقال في الشرايع من الصبي الصبي على الصوميل البلوغ
 اربع عشرة سنة فان هو صام قبل ذلك فدهم ولم يدهم ابي فلان قبل ذلك فكره لان اخذ الصبي الصبي اربع عشرة سنة وليس
 عشر لاني في اصحابه فانه قبل ذلك وذكر الشيخ ان مقتضى هذه الرواية عند عدم بدو وقت التمرين وهو غير جاز لو كان كذلك
 لم يسلوه فان هو صام قبل ذلك فدهم وخبره كذا قوله ولقد علمنا ابي فلان قبل ذلك فكره انما هو قول ما ذكره الشيخ جده عليه السلام
 بردهما اورده لان المراد باخذ الصبي ما يدينه وبين خمسة عشر اربع عشرين اما الاخذ الوجوب ساء على ما هو الغالب من ظهور ما رواه في
 في عرض هذه المدة فيكون قوله عليه السلام فان هو قبل ذلك فدهم اشارة الى التمرين ولا يحد ببله كما ذكره الشيخ واما الاخذ بوجوب
 الاستحباب فيقول فان هو صام قبل ذلك فدهم ولا يخبر بالطلاق بين ان التمرين في حد ذاته هذا الاخذ ولا يحد ببله في هذا الخبر
 قبل ان عدم التمرين للسبب لا يدل على عدم الحد ببله مع كماله من كلام آخر لا يحد ببله فيكون ان لو كان كذلك لم يسلوه له وذلك في
 جدام القول وفي رواية اخرى في هذا الخبر في قوله عليه السلام فان هو قبل ذلك فدهم اشارة الى التمرين ولا يحد ببله كما ذكره الشيخ واما الاخذ بوجوب
 عدم الحد ببله وهو استحبابي والذي يظهر من جملة هذه الاخبار والاول ان مناط الاخذ الطاهر والعرض التمرين والتعوي في مختلف
 ذلك بجعل اختلاف الاستحباب في الامرين في الهواء والضعف كذا في الحديث لا استحباب في التاكيد وعدمه وقد يستحب عند بلوغ التسع والتبع
 اخذ بمصوم بعض النهار او اطرافه خاصة اما هذه الاختلافات في الامور السنوية كثيرة جدا فلا نسا في بعضها اصلا والصحيح حكم التمرين
 على ما يظهر من قولهم الظاهر كلامهم استحباب التمرين ولا يحد ببله في قوله عليه السلام فان هو قبل ذلك فدهم اشارة الى التمرين ولا يحد ببله كما ذكره الشيخ واما الاخذ بوجوب
 ودخل في اسم الصبي لا يحد ببله في قوله عليه السلام فان هو قبل ذلك فدهم اشارة الى التمرين ولا يحد ببله كما ذكره الشيخ واما الاخذ بوجوب
 الاضمار من دون توجيه خطاب بله وطلبه منه فانه لا يحد ببله في قوله عليه السلام فان هو قبل ذلك فدهم اشارة الى التمرين ولا يحد ببله كما ذكره الشيخ واما الاخذ بوجوب
 وكان صوما شرعا وقال المحقق في التراجيع بين الصبي التمرين وهو شرعي قال في العشر ويصير من الصبي التمرين لم يسلوه عليه تدرجهم بالصلوة
 سبع ولا يجب لم يسلوه في العلم من الشهر الصبي في يبلغ وقال في التراجيع في بيان انه لو بلغ بعد التمرين لا يجب عليه الصوم ولا يجب
 الامساك لئلا الصبي ليس من اهل الخطايا فلا يقتل له الامساك وجوبا واما الاستحباب فلا يترتب على الصبي لئلا يكلف في
 على توجيه الخطاب في اربعين خطاب في بعض النسخ لا يحد ببله في قوله عليه السلام فان هو قبل ذلك فدهم اشارة الى التمرين ولا يحد ببله كما ذكره الشيخ واما الاخذ بوجوب
 بشر بعد التمرين ولكن يمكن توجيهه على وجهين فاما ان لا يحد ببله كما لا يخفى في قوله عليه السلام فان هو قبل ذلك فدهم اشارة الى التمرين ولا يحد ببله كما ذكره الشيخ واما الاخذ بوجوب
 المختلف بعد فعل قول الشيخ وحديثه في ذلك اشكال الا ان يحد ببله على سبيل التاكيد لا يحد ببله في قوله عليه السلام فان هو قبل ذلك فدهم اشارة الى التمرين ولا يحد ببله كما ذكره الشيخ واما الاخذ بوجوب

[illegible]

[illegible]

۴
فعال پارسی
۵

[illegible]

عليه انما اجاب بالخبر فيه ولا ان الظن خبره من علم الظاهر مؤثر الشخص اليوت لا مؤثر اليوت من الشخص كما يقولون ويكره
ظهور ان هذا من باب الغلب كما فهمه الاصحاب لان الاثر في هذا المقام نصيب عنه لا من الشارح يمكن العلم بهاب مؤثر في ابدى الخبر من غير ان
انها مؤثرات اليوت من مؤثرات انفسها وانها ان كل خبر لا بد له الا على اشارة واحدة فكيف يمكن الاجماع بها على اشارة لان من مع اشارة
اخبار لان من على اشارة واحدة كما ان الشاهد الثاني في شئ لا يشار ويجمع بين الخبرين يحصل بالعلل بدل اولها معا والمثل الثاني في اجماعها
بالخبر ليس بواضح وعلله ان اشارة الخبر لا كما وجد واحد منها كما هو في المشاهدة من وفي كل شئ لا انقول الاستدلال من خبر من مسلم خوار الفصول
وجوب عند المؤثرات وخبر عبد الله بن سنان يدل على جوب انما عند السماع وجوب الخبر عند عدمه فانما خلف المؤثرات عند عدم السماع وكما
عليه وجوب انما كالمؤمن من القول باخبارها معا فعملنا بظاهر خبر عبد الله وانما خلف عدم السماع على المؤثرات وكما عليه وجوب انما انما
علمنا بظاهر خبر من خبر من السمع فقد علم ان على ان السمع لا بد من كتابتك كل الامور الفصول وما في حناه عند تحقق العلم على اشارة الفصول
من يتقنها وعلى اشارة ان لا بد من كتابتك كل الامور انما عند سماع الاذن على هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
طريقة السمعين والخبير الشهيد الرابع من ان قد استظهر في اشارة خبر الله بن سنان حديث الامور انما عند السماع حكم بعد وقوع ما فعله السمع
كأنه هو غير عال بالذات على ان لا بد من كتابتك كل الامور انما عند سماع الاذن وانما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط في اكثر المواضع والخبر عنهما معا
فلو فرضنا موضوعا على سبل التذرية بوجه في هذا ما بعد ان لا يشرط في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط في اكثر المواضع والخبر عنهما معا
فلا يصح في الخبر العلم على انما خلف على هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط في اكثر المواضع والخبر عنهما معا
كان خلاصة ذكره ان اشارة خبر الله بن سنان في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
وكون عدمه على ان اشارة خبر الله بن سنان في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
من كان في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط في اكثر المواضع والخبر عنهما معا
في دخول الخبر في اشارة الفصول في المقام في الصحيحين في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
ابوابهم على ان في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط في اكثر المواضع والخبر عنهما معا
اعلم وبوجه الاصل الاستصحاب بها والجواب ان لا بد من السمع من كل المبدء الاصل على ان لا بد من السمع من كل المبدء الاصل على ان لا بد من السمع من كل المبدء الاصل
دخول خبر الكوفة في الخبر الثاني في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
يرى ان سلبنا باخبار عبد الله بن سنان في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
ما يتجه به ان يكون من قال في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
عن حكم وجوب انما او الفصول في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
السؤال عن الفصول في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
وجبه على الفصول في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
الخبر في الفصول في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
يجوز في الفصول في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
والسؤال عن الفصول في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
ثم للمبادر من الاذن في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
الفصل في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط
المجوز في اكثر المواضع والخبر عنهما معا والغرض من ذكر كل منهما ما في هذا الخبر لا بعد اشارة ان كل شئ على طريقتهم فلا يشرط

[illegible]

[illegible]

لا يجزئ الله عليه صلواته على من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
غيره من الصلوة والحمد ومن لم يكن له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
قوله عليه السلام لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
الاخراد لولاه حقه من ان لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
صومه ولا يبعد عنه من لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
وذكر النظم على سبيل الامثال على من لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
تكملة في صحيح هذا القول على كل من لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
بما جاء في السائر في سورة كذبت على السائر فان لم يكن له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
قاربا عليه فضلا وفداء من هذا الاصل كما قال في هذا قوله تعالى لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
الزوالا في ما لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
بل من العاقل ان لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
المستكمل في ما لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
عن الغمام بغيره من ان لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
ثم صرح في يومه من ان لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
ان مراده بالوجوب في ما لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
استكملها وعليها الفضل ولا يجزئ الصوم على ما في النسخة ولو في جزء من النهار كان ذلك الدم في آخر النهار وطهر من دم في ذلك ولا يكون له فضل
عليها الا يمتنع منها ويحب عليها الفضل كذا في النسخة وفي ما في النسخة من ان لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
فمنه في النسخة والصلوة ومن لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
رهبانها من طريق النسخة من ان لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
عن بطلان فضل الله عليه من ان لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
امراة ذات الطهر في ان لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
بأنها ذات الطهر في ان لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
وصفها في النسخة من ان لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
صلوة اليوم والحمد والفضل بمعنى الفعل في ان لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
وتم يومها وبمعنى صحيح من ان لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
اليوم وغيرها من الاخبار الكبرية ولا يخاف من هذه الاخبار زيادة او نقصان في ان لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
القول في من سئل ان لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
المعنى في ان لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
غيره من الصلوة والحمد ومن لم يكن له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
انقطع الدم وان لم يكن له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
دفع الدم من لغيره من ان لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
هذه من سلم فلا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه
على صومها ولغيره من ان لا يكون له فضل الله عليه من لا يكون له فضل الله عليه من ذلك فعله الله عليه وان لم يكن له فضل فلا يفي عليه

خاضع
قال تعالى
وسكن على
ذلك الطهر
النهار
ح

[illegible]

[illegible]

[illegible]

حرم ابدن العبادة وجملة القول المشهور ان كل بشر السوء هو الظهار فاما ان كان المؤمن على وجهه الكعبة والقبلة في وقت الصلاة
 وما يترتب عليه من التحريم لان سقوط الصلاة كاقصص الصلوة بالاعتناء وما رواه الحنفية في الصحيح قال قال ابو عبد الله شاعرا لم يجر على حب الله
 رمضان فليس يغفر له حتى يشهر رمضان قال عليه السلام في الصلوة والعبادة ما رواه ابراهيم بن مهزيار قال سئل ابا عبد الله عليه السلام
 بحسب البذل في شهر رمضان يعني ان يفتل في وقت الصلاة والعبادة في شهر رمضان قال عليه السلام في الصلوة والعبادة في شهر رمضان
 وروى في بيان من جامع في ذلك شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 فانه من صلاته وصلا في كل يوم ولا يفتل في شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 الاخبار ما مر في الوجوه في كل ما كان قضاء الصلوة على وجه الوجوب فاما اذا كان على وجه الوجوب فاما اذا كان على وجه الوجوب فاما اذا كان على وجه الوجوب
 امدد في الصلاة والعبادة في كل يوم في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 وجوابها استدلالا بان المسلم انما يطهارة الكبر في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 بحسب فيها على وجه الوجوب في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 بالذمة في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 من غير العمل فلا استبعاد في ان يجر في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 فغيره في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 تركه العمل في حال الذكر وما بعد العمل في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 من غير انما اذا كان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 الخلف في العمل في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 الذكر كما هم يفتنون في وجوب قضاء الصلوة في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 حاله العمل في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 عدم توجهه وانما في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 ذكره في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 يتكرر منه الصوم في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 الجنازة المحض في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 لان غير ما يصير في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 فذكر ما مر في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 لصوم من هذا الشهر مع كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 ما لا يملكه ولا يملكه في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 عليه السلام في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 من الفرق للصوم في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 والافلا كما تقدم وبما في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 سواء كان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 العدة وما رواه في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان
 في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان في كل شهر من شهر رمضان

غير واضح
 ٢
 ٣

او الشيا
 بعد الذكر
 ٤

[illegible]

جميع النوازل المعيشة الايمان ومعرفته الله تعالى ونحوه منافع الكفر والتجديد لا يوجد في الدنيا لا يفيجهم الله سبحانه ولا حاله يخرج
المعصية من كونها معصية كماله للفضلة والاكراه ونظايرها ما اودع في الشريعة والكفر والنجاسة توجب عدم الانتفاع منها ^{بالحسن}
ياستحقاق النوازل الاخرى وان نحوها من محض غفلة في العذاب الموعود او من غفلة في منع في حال الشوق بل في منع الكفر ^{بالحسن}
الموجب للشجوة والتوب الى الله تعالى الايمان بخلافه من الطاعة بوجوبه لا يمنع من الاجر عليها في الآخرة ولا يلزم من ذلك ما كان
او اذ اياه من غير المكفر لا يقال ان الكفر يكون نهرا عظيما بوجوبه ان من التوبة في الخوف من الله والعداوة فلا بد من ان يكون مذموم
الايمان خير من معصية الجسد من الاعتصام لقدام كونه والنوازل لا تافى لاصل الايمان خير من وجوبه في كل وقت في كل حال
واما ما يجزى من كون سائر نفع للمعصية الحادية او لسقوط جزئها مما لا يزيل حليته لا يلزم بما ذكره ولا يلزم من كون الكفر وجبا الحكة
المعصية نفع منها ان يكون الايمان الذي هو ضد له سببا لحكمة سببه للمعصية وتعليل وجهه لا يلزم من مقتضيات تضاد اصيل الايمان
بالمعصية مع الايمان ان نحوها من كبر العمل التمسك به من الشريعة الطوبى فان قلت ما تقول فجاء في الخبر من وجب على حذره لا يصح
سنة فقلت من كل نيل العترة الموقوفة على العترة العينية الكامل الذي هو المحل في الشريعة اذ ان الله سبحانه يفضل الكمال على النقص لا
فان جعل على عترة كمال الايمان وقاما للدين كما قال عز من قائل اليوم اكملت لكم دينكم ورضيت عنكم فما كمال الايمان وقاما بشرط
للوفا عليه لا يكون المحل في الشريعة فان عذاب صاحب الكبر مقتطع وكذلك بعضه وعدا على عترة كبر وجب المحل في العذاب
دوام العذاب فلا يقع معصية نفع الحياة والخص من النار ويجعل ايضا ان يكون غلو من جبر سببا لان يفر الله بفضله من الدين
لان بعضهم يحفظون الايمان ببعض ايضا يمكن ان يكون حجة باعتبار شفاعته في الآخرة والعقوبات في بعض النواصب يكون
عنه ضمان من ضمان العاقبة في كل حال في القوت وهو من غير من الضمان في عترة ان الله تعالى قد عفا عنه على احواله على حجة شفاعته
بجانب شرفه في القوت بغير الاضطرار له واطل من نفي تلك الاعمال فلا يكون لفضله في الآخرة وادامته وتديدهم مدخل في حجة
سلطان متا احدا من عباد الله من بلده من بلده بجيش في الشريعة ما هو جده حق في السلطان عن حجة كونه من غير مدخل في
على الجبر فيهم الذين يعتقدون ان مدخل الشافعي افعالهم نحو الحجة وان الله تعالى يفعل الفعل فيهم على احوالهم وقول الاشاعرة بان
الكاسية قري من ذلك ويرجع عند التحقيق الى ما اودع في العترة بحجوه هذه الاية بطول على الفقهين اما الموقوفة
فتاوتهم في الجبر واعتبار ايات مؤثر من فعل الله تعالى في الآخرة لا يتم على ما فعله واما المجزية فوجه مناسبتهم في الجبر انهم
يعتقدون ان ليس للشافعي اصال كما يعتقد الجوس فانهم يلبسون مبدعين بها بالنور والظلمة ويقعون في انهم
يبنون جميع الجبر الى الاول وجميع الشرع الى الثاني ومنها جبر في دين معوية الجبر الى الثالث الجبر في الدنيا على جبر في الآخرة
هذا الامر من الله عليه بغيره والدين به بوجوبه للاسلام او قد قضى في ربه فقال قد قضى في ربه ولو جرح كان احب الى الله
حين جعل وهو في بعض هذه الاضمار من قبل الضلالة ما صيد من ثم من الله عليه بغيره هذا الامر في جبر الاسلام فقال بعض الجبر
فالكل على علم وهو في حال ضيقه من الله تعالى لا يفر منه بوجوبه على الكرامة فان ربه بها لا يفر منها في غير موضع
لانها لا اهل الايمان واما السلوة والجميع والعبادة عليه فبغيره من الله تعالى لا يفر منه بوجوبه على الكرامة فان ربه بها لا يفر منها في غير موضع
كل عمل الله استباح الضلالة وقال غيره من الله عليه بغيره هذا الامر في جبر عليه بغيره لا الكرامة فان ربه بها لا يفر منها في غير موضع
واما موضعها على الايمان واما السلوة والجميع والعبادة عليه فبغيره من الله تعالى لا يفر منه بوجوبه على الكرامة فان ربه بها لا يفر منها في غير موضع
اي جبر الله عليه بغيره من الله تعالى لا يفر منه بوجوبه على الكرامة فان ربه بها لا يفر منها في غير موضع
ثم من افعال الله على السلوة والصوم والجميع والعبادة عليه فبغيره من الله تعالى لا يفر منه بوجوبه على الكرامة فان ربه بها لا يفر منها في غير موضع
العبادة وغيره وقد ورد اخبار اولئك على ان السجدة بغيره من الله تعالى لا يفر منه بوجوبه على الكرامة فان ربه بها لا يفر منها في غير موضع
بغيره من الله تعالى لا يفر منه بوجوبه على الكرامة فان ربه بها لا يفر منها في غير موضع
بجبره من الله تعالى لا يفر منه بوجوبه على الكرامة فان ربه بها لا يفر منها في غير موضع

في غير موضعها

ولا يوم الذي يثبت فيه من رمضان وهذه الموقعة بعد مع الشافعية وان اختلف بعض رجال السند وقيل من لا يقاتل ومنها رواية في حديث
 قال لا يوجب الله عليه شيء من سؤالاته من سؤالاته على الدرس مائة ايام العبد من ايام التشريق واليوم الذي يثبت فيه من شهر رمضان
 ومنها ما وقع في رواية الرضا عليه السلام من ان الحسن بن علي بن محبوب قال ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 من كان من جملة من يثبت فيه من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 بمحض خبر من سؤالاته من سؤالاته من كان من جملة من يثبت فيه من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 العلامة في القواعد والارشاد في تحرير سؤالاته من سؤالاته من كان من جملة من يثبت فيه من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 من كان من جملة من يثبت فيه من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 لا بد ان لا يثبت فيه من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 من كان من جملة من يثبت فيه من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 والكل اعترف في العبادة لا يثبت فيه من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 يجوز ان يثبت فيه من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 في القول لا يثبت فيه من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 صومها وفي ما يثبت فيه من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 التبع في الكلام في موضع من الملبس وكذا الخلاء من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 لعدم يثبت فيه من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 الزمان في الكلام في موضع من الملبس وكذا الخلاء من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 شرعا وامامنا لا يثبت فيه من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 قضاء اليوم المنذر وعلى السائر من المرنى بالفرق واضح لصلاحته من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 هذا الجواب لغيره من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 من كان من جملة من يثبت فيه من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 فوافقه في ذلك اليوم يوم سجد على ظهره من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 فكسب عليه يثبت فيه من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 سنده ولكن الشيخ في كتابه في بيان النذور من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 عليه السلام وذكر الحديث ثم ذكر هذه المكاتبه ثم مكاتبه اخرى لا يظهر من الكافي في رواية الاخر من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 ان يكون سنة ما يجد من جعفر بن الزبير عن محمد بن يحيى عن علي بن مهزيار قال هذا السند من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 كتاب السجدة في المكاتبه الخيرة التي اثنى الله فيها على المكاتبه في السند الاخر وعلى هذا فاستدل الشيخ من جملة اخباره من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 محمد بن يحيى عن الكلام ومنه انما يثبت فيه من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 لا يقول احد منا وكيف كان فقولنا عليه السلام يوم ابدل يوم انشاء الله لا بد ان يكون في ذلك من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 انما ما يثبت فيه من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان
 فكسب عليه فوضع الله السجدة في هذه الايام كلها ونصوم يوم ابدل يوم انشاء الله والكلام في هذا الرواية لا كلام في الرواية
 السابقة مع جملة المكاتبه في كتابه في بيان النذور من سؤالاته ما اصابني من الصوم يوم اخطرت يوم الاثنين وثلاثة ايام من التشريق ولا بعد ذلك من شهر رمضان

[illegible]

۲
فصل
۴

[illegible]

۱
فصل
اول

[illegible]

ظاهر كونه لوجه لازم الحكم بطل الفناء البضاع انهم يقولون هو اما الزيادة فبذلك فالصحة للصبي بعد فتلها او ابره من ان يفتح هذا
منهم والمفضل بوجه ضيق جدا كما ذكر الفاضل قال ابن ابي عمير لم يرد في الفاضل فاذا ان الزيادة في غاية الضعف كقولهم اذا انقضوا على
الطلع الاضحية مع ظهور القول بها وجبة الضوى الى الائمة عليهم السلام لم يرد في الفاضل في الاثرة اشياء ما بين انما في
كما جعل القول ان ابي المذا من اجل الباعث في ما فهمه وان استند في الاصل الى الاثر او الى الضعف او الى ما جعله في ما ذكره من جملة
فمنه في ان العلامة في غاية الضعف بعد فتل الحكم ذكره الشيخ واكثر مما شاع وقال بعد ذكر الزيادة في سند ما في الضعف بالجملة في
هذا من المرددين في مخالفة المصنفين في ابي حنبل انه قال وان امرأة استكرهنا زوجها فوطئها فعليه الفداء وحده وعلى الزرع الفداء
فان طالع زوجها فهو عليه الفداء الفداء والكفارة جميعا والذي يظهر منه كما قاله في مخالفة انه لا يقول بضاعه الكفارة على الذكر
وغيره في ذلك الكلام في كونها من المسائل التي علم استناد الضوى بها الى الائمة عليهم السلام فيمكن ان يكون هذا العطف المسائل التي شاع
العمل في ذلك القول بها من ابايهم وابعادهم عليهم السلام كوجوب الحيض في الوضوء للمسقى الحج وعدمه ويجوز الجمع والعديد جناسا في التمسك
البرهان هذه المسئلة ليست بجعلها الاصل من احكامهم ولا مسجع كغيرها مما شاع في كافيهم من اثار الضميمة في الفقه بعد فتل
فان مصنف هذا الكتاب لم يجد شيئا في ذلك من الاصول وإنما انفرد بربايعه على ابراهيم بن مهناش والظاهر في وقوع سهو في نسخ الفقه
وانما انفرد بربايعه المفضل بوجه بدل على ابراهيم بن مهناش كما وقع في جارة العشرة حجارة المصرفة في شيخ الاثراد وبالجملة لا يصلح
الاطيان بمثل ذلك الذي من واحد واشتبهت في مسائل هذه المسائل يمكن حل الكفارة الزيادة في الزيادة على الاستحباب في
الاحكام واضح جدا في الظاهر في قول المصنف في الزيادة في الزيادة في الائمة والمصنف بها وحصل في قولها في الائمة انما عليه
ودعا في قولها في الائمة ايضا الصدا لاضافة الزيادة في الائمة وهو بعد جدا ما سقوط الفداء عنها علم عرف سابقا من الائمة
ومدعا في الشرح في بعض فقه كراهة الفداء في ابي حنبل ايضا كما ظهر مما نقلت عنه لا وجه له الا ان يجمع الزيادة في الشرح وما مد
محل عنها فلا يصلح الاصل في المعارض في الفصل من الائمة لا يجنب لو اكرهها على الوطئ الشرطية الشاذة والاصح في الوطئ هو ما على
القول بوجوب الكفارة عليه مع الطاعة كما هو المشهور في المصنف عليه مع الازال كما في محل الزيادة لو اكرهه في المفعول للزوج الضابط
القول الضابط الفصل فيم الزرع والاصح في محل الاجنب لو اكرهها على الزرع من الجماعين في الفصل هنا الكفارة لو اكرهها معا في
الاس في الاجنبين ان قلنا بوجوب الثالث في الاقرار بالجماع ويجعل الاربع افضا على البين من محل اصل الكفارة ولا الكفارة
ولعدة لو اكره اعدا وطاع الاخر بجمع الثالث في الاجنبين على القول ويجعل الواحدة نظر اقرار المحل اما في الائمة فلهذا
الفقهين وفيها وطئ الزرع في هذا الحكم مع امكان دخولها في النكاح عرف والاول لا يبرح في الفقهاس الذي لا يعمل بجمع مكان
الفرق ان النكاح في كراهة الزوجة اشترط فيه امكان الدعوى لا بوجوب الحكم لئلا يصلح صوامع عدة عن اللفظ وما في الاجنبية
فلا ان الزنا اعظم مكان الوطئ المحلل الذي فيه غرض فيكون واطى بالمواظفة واجبا بالنكاح فيم من المواظفة مع امكان دخولها في
النكاح وان لان الفاعل المذكور اقوى من اذات المانع اعنى الطواعي الفاعل الذي يكثر فعلها وانت خبير بان المواظفة بالنكاح قد يكون
في ذلك الضميمة بغير فطر ويخفف ومنه صحت كفارة ولا يكون في الضوى لعدم قبولها فيكون مشاهدة الانعام كما في تكرار
السبب فان يكثر النكاح طلاقا لا يكثر النكاح عدلا وقد عارض من قائل ومن جاد فيتم الله منه فاعجب الا كراهي الزنا في الضميمة
لا وطئ المحلل لا دل على اولى بوجوب اجبار محمل النكاح في الشبهة في المسائل ومن يعلم ان الكفارة هي العبادات لا تدل على
شأنها عارضها فان الصلوة افضل من الصوم لانه لا كفارة في انما وما الاصل وجوب الكفارة على الوطئ المكره للاجنبية بدل
في هذا الذنب للضيق والاستطاعة المانع من وجوب الكفارة الزيادة لا يقول اصل الكفارة الواجب على الوطئ المكره لانه
في الصوم هذا الفعل الضيق والكفارة الزيادة لاجل الاكراه وهو ظلم في حق الفقه ولا ينبغي حمله فاذا كان الاكراه على الزنا كان في
العظم يجب لا يجل النكاح في ابراهيم بن جابر اصل الفعل الضيق يقول هذا الاكراه باسار وبالجملة لا يسيل الفعل في الضميمة مثال ذلك

الذي هو الشبهة وضبط حد ما وشي من ذلك ما يجب الحجة في الآخر أو الأولى مما ذكر من مكان دخولها في القصر من غير الحواشي
وقد اقبل الآخر فقال المصنف في شيء لا يشاد وليس يجب لأن غاية المكره صير فعل الآخر منه والافاق تحقيق انك تصدق عنه فلا يرد
ما هو مثله وروى عن طريق الوجه على الخواص للبرق القابل بل ايجاز الرضا وفعل الضد الظان غرضه الفتح في ان الفعل المكره
من اوله المنع على انهاء الفعل لا يمكنه الاشد لان مفهوم الواقعة ويرجع الى الفاعل الغير المعلوم لا حاصله غاية ما يمكن ان
في شأن الفعل المكره صير فعل الآخر على القابل المكره منه والمزاد بفعله ترادف المنع وذلك اعتمادا على الفعل باختيار اكره الفعل
وسلبه ما استدراه وانما قلنا ان ذلك غاية ما يمكن ان يؤول الى ان ما فعل الغاية في التحقيق ان الفعل غير ان الصادق عنه
عليه ومنشأه لا يصدق ولكن بعد الفعل عنه حقيقته وعلى هذا فلا يرد فعل الفاعل المكره على ما هو فعل المار وفعل القابل
هو فعل الفاعل مثله على التوهم وروى عن التحقيق والفعل ايضا في اللغة الكسبية كقوله ما عني فعل القابل وعلى هذا فلا يمكن
او لو يرد وجوب الكفارة بهنهم بنها ان الضمير والمراد بالعدا وان وجوب الكفارة على القابل المطاع للبريد يتبين ان
ادعاء العقل لا يوجب صير فعل الفاعل المكره بل باختيار ايجاد الرضا باصل الفعل او باختيار فعل الضد الكسبي انما هو الكسبي
ومن الجواب انه لا يمكن توهم صير فعل واحد من فعل الفاعل المكره اذ لا وجود لشيء من هذا مع اكرهه واسا في الاجنب فليس ما ذكر في
امكان دخوله في القصر وقدره من ضعفه واستعمل المثل لو اكرهه فعدم الفرق بين الطرفين في تعلو الفعل بها واستقلال كل
بما هو لو اكره الآخر عليه فليكن كانهما ما يلزم الاخر لا يرجع ذلك عند التحقيق الى الفاعل الذي لا فعل له في الآخر
لو اكرهه ما لا يرد خارج عن الفعل ولا يخلو له من حيث التصديق والاقول ان كان سببا ومثلا لوقوعه ولا دليل على منشأه
الوقوع من غير الطرفين وموجب المكافحة الفاعل الاصل ثم ان النظر الذي ذكره المصنف وادعى كراه الزوج المفضل كالمسا في المفضل
القضاء على الجماع ففعل الجماع كفارة عنها كما جعل الضام والافرب عدم الفعل ان التجميع على التجميع مع العقوبة وشدد وسبغ
للمصنف بقوله ولو اكره الجنون والمسا في روجنه فلا يخلو له من حيث كراه الضام للزوجة الثالثة القضاة لعدم اشتماله على شيء
لهم اكرهه وهذا العلم بما لها من المطاوع والمنع على تعدد المفضل والمكفأة الشيخ بل كرهه واعلم ان العدا برة فالعالمه من غيرها
على القول الذي ثبت كفارة العدا اذ اكرهها ففعل الكفارة ان هذا وكفارة عنه وكفارة عنها بطلانها يجب كراهه فبذلك امر
انها ما عداه بقوله وقدره وجب ما قرره مما ذكرنا سابقا ثم قال فان قلنا انها عنها فان لغوا عنها وكانا من اهل العقوبة
وان كانا من اهل الضام كما ان بعضنا شمر وان كانا من اهل الاطعام اطعم ما يدر عشرين مسكينا وان اختلفت عنها فان كانا من اهل
من نفسهم ولا يجوز ان يكونوا من اهل الضام فبذلك لا يجوز ان الكفارة وان كانا من اهل الاطعام او كانا من اهل الضام
اقول في الافرجة ما قرره لان المسألة من جملة كفارة لها على ما هو المرفوع من عمل بعض ما يجب عليها واصل البرائة انما يقضي
ثم قال وان كانا من اهل الضام وجب عليه ما يدر عشرين مسكينا وان كانا من اهل الضام او كانا من اهل الضام
ولو نزع الجامع لما طاع الفجر من غير ان يقيم فلا يثبت من الضمارة والكفارة لانها نزعها كلفه من غير شرط وان ذلك غير له في
بطلانها حكم الجماع كالوطء لا يدخل فيها وهو في غير من فعله بغير مجهول بل الكفارة لان الزوج جماع بل يدر في بطلانها
معلقا الاستدراك الى اليمين والجواب ان الجماع في الزوج غير مثله ولو فرضنا ان ذلك من الزوج المأمور فلا يثبت ان
ثم ان ما ذكرنا من شرط ايراد دليل الاشتغال وجوبه في بعض الوقت لا يباعد والاصل في غير خلافه الا ان الضمير في
فهم عليه لفتاة والكفارة لا تشاركه في القضاة والجماع او البقاء على نجاسة من بعد هذا لا يوجب في وجوب الكفارة لان
ضوابطها فلم يوجب الكفارة وضبطه فان لم يكن الضمير مطلقا لزمه بصدقه بل بطلانها خاصة على ما يجرى به هذا من قوله
وبطلانها خاصة بطلان المصنف انما يباعد دليله والمباعد لو استدل بكفره ونقضه لكان الجماع وظهوره على خصائصه لا يباح
فكذلك الزوج بطلان الجماع وضبطه في بطلانها فقدمه وبطلان الكفارة بطلانها من اكلها في الشرع فلا لا يرضى
القضاة ايضا وقدره من الجماع من هذه السبل مفضل في ذكر الزوجة العشرة في القصور في بطلان السبل المرفوع هو بطلان القضاة خاصة

حوثاً وأجلق مضان بفعل المظهر استغفر الكفارة كالاول من العتد الجواب الخ من وجوب التصرف في كل امر عند ما يكون كلفاً في
 الابتداء بالصوت ظاهر لا يقتضي وجوب في كل امر ما يجنبه كالجوارح الا ان كلفه الحال فان في كل يوم لو كان كلفاً في
 الشرط بالطهارة مع تعدد حصولها لزم التكليف بالحال والاجماع الذي ذكره الشيخ لم يثبت عندنا ان كلفاً في كل امر ولو كان كلفاً في كل
 جوابه عن كل حال لزم ان التكليف بالحال بما لزم لو كلف انعام بها هذا اليوم ولا يلزم ان تمام التكليف في كل حال بل يكفي فيه وجوب
 الامتناع والكف عن الاضرار الى وقت مجئ احد الاعذار وذلك الوجه بما لا مانع منه بل هو ما انفعوا عليه كما يظهر من كلامهم
 على ما عرفت وقد ظهر وجوب الكفارة بما ذكرنا مفضلاد قال صاحب الدراك ذكر العلامة ومن يار حنبل في معنى هذه المسألة على ما
 اصوله وهي ان الكفارة في كل فعل هل يجوز ان يكلف به او يمنع فعله الا ان يجب الكفارة وحلي الثاني في كل فعل وحلي
 في هذا البناء ونظرنا في انصافه بين الحكم بانواع التكليف مع علم الامر بانصاف الشرط كما هو الظاهر بين الحكم بثبوت الكفارة هنا لفظ الا
 في صوم واجب على كل ما هو مذكور في قول من المعلوم ان بناء قول من يجوز التكليف بالشرط مع علم الامر بانصاف الشرط ليس على وجه الكفارة
 بالحال بل على ان التكليف على كل حال لا يثبت عليه من وقت اداء الكفارة او على ان التكليف في كل وقت يثبت له الكفارة وان لم يثبت الفعل في
 المحل بل يرجع الى التكليف بالاستقلال والاشان ببعضه الذي يقتضيه لو قلنا من فوات الشرط تجوز العتد فاذا ذكره من الحكم بثبوت الكفارة
 هنا لفظ الا انصافاً وهو واجب على كل ما هو مذكور في قول من يجوز التكليف بالشرط مع علم الامر بانصاف الشرط بطلان تلك القاعدة الاولية
 كمن ولو لم يثبت الكفارة هنا كما هو ظاهر القول بعد جواز التكليف بالشرط مع علم الامر بانصاف الشرط فلا وجه للحكم بثبوت الكفارة
 هنا ان كان الفاعل في الامر اصله فيحتاج الى الكفارة والكفارة الواجبة في كل امر وهو ما مضى في المسألة المذكورة على الشرط المذكور
 وعنده وسيظهر بان شرطها او جهتها من شرطها من سببها بعد ذلك معنى الشايخ واعطاهم سبباً ومكاناً فذكره وسبباً
 كونها هنا من انصافها الى الامتناع وانما الفهم فيها ان الكفارة كالكفارة العتدية واجبة في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر
 في احد قولين في اصلاح وسائر البرهانين او من الحق والعلامة ومعهم من الجاهل من يراه عليه من اصل برائة العتد من الزمان في كل
 ذكره في اول الامر من الجاهل من يراه عليه من اصل برائة العتد من الزمان في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر
 او كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر
 من هذه الزوايا منفصلة لا يورث العلم في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر
 واجاب بان اباي كان انا وسبب الا ان كان غرضه ان يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر
 هذا قول وهذا الجواب منه بغير حمل الاجماع في هذا الكلام على الاجماع المصطلح في اتفاق جميع فروعهم في الاسم على كل واحد ظاهر
 بل المراد به اتفاق المتقدمين من الجاهل من يراه عليه من اصل برائة العتد من الزمان في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر
 انفعوا على ان اشكال من ان يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر
 ويحمل على بطلان كون المراد بالاتفاق على حصة من الجاهل من يراه عليه من اصل برائة العتد من الزمان في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر
 مطلقاً فيكون ذلك دليل على ان الجاهل من يراه عليه من اصل برائة العتد من الزمان في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر
 معاصر من مذهب القوم على بطلان ذلك لان الجاهل من يراه عليه من اصل برائة العتد من الزمان في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر
 شري من شأنه وانما كان من شأنه ان يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر
 والدليل على ان الجاهل من يراه عليه من اصل برائة العتد من الزمان في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر
 ايضا من الانصاف في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر
 الانسان من يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر
 بان اصل المعلوم من الشرح اشتغال الذمة بما ذكرنا من الجاهل من يراه عليه من اصل برائة العتد من الزمان في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر
 الى ان يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر كمن يترك كسباً في كل حال في كل امر

[illegible]

پیرا
وفا عرفان
الجمع

المعطر المغار بالاول يجب المحجب لان يكون نصير بالنسبة لهذا الاحتياط ثم قد عرفت محل التوقيف على وجه يظهر منه ان دفاع هذا التناهي
على دليله انما اشبه عليه هو قوله ولا يبعد الاطارة بحجة عليه لا ما سلك وجهه عليه فعل المعطر ثانيا ان الغبار الذي عكس به ابن الجوزي قال
الشيخ ذلك لا يجوز عندنا مع ظهور الفارق كان وصفه فلهذا انما يتحقق الاول دون الثاني كما عايناه في التفسير بره على دليله الرابع عليه
وهو قوله ولا يجب ان يكون الكفارة معلو على الجماع مطلقا من حاصل ذلك ليس لما ذكره في التناهي وقد عرفت الكلام عليه بره على دليله على
التكرار مع اعتداد الجنب عدم تحلل التكفير بها او دونه على دليله الاول على التكرار مع تعاقب الجنب وقد عرفت ان هذا حال استدلاله بالقرآن في ذكر
للتناهي مع هذا ما ذكره في العروة وقال صاحبها لا بد وورد على ان هذا ما ذكره بقوله لا ما نقول المطلق لا يصوم له بها في ما ذكره ولا من
يجب ان الكفارة معلو على الجماع مطلقا وهو صادق في الخارج من الاطارة صدق في المقدم ان يقضي ذلك كون المطلقا لعالم اقول لا بد
ان يرد دفع هذا الدافع ان هذه الرواية هي الرواية عن الرضا عليه السلام في اخبار ابا ان الكفارة تكرر ويكرر الوطئ كيجز في رجا على الحكم
اجابة فائدة تكرر ما يكرره في الجملة بخلافه في حقيقة جلد لرجل فان ظاهره يتعلق ايجابا بالكفارة على الجماع وهو باطل كما تصحفت في
وحاصل ما ذكره بقوله واما ان التكرار من الاول فلان الحكم معلو على الاطارة به مع ان الحكم يتردد على المسببات المعرفات الشرعية لان
بنا من الذي عرفت من المتعدد ويرد عليه ربه في ما ذكره او لا في كذا الكفارة مع تعاقب الجنب مطلقا وقال صاحبها ذلك من هذا النوع غير
جديد في الاطارة الذي هو انما هو انما يستدل به الاستدلال في ما صرح به ما استدلل به على التكرار في حقل التكفير كجرا في هذه الصورة
ما ذكره ولا لا يغير بمقتضى العلم انه غير عدم تكرر الكفارة وهذه الصورة بل يغيره ما ذكره بقوله مع ان الاستحسان في ان هذا نصير جدا
يمكن القول بتكرار الدليل في الخارج بالاضطرار من شلا وان كانت الاسباب الشرعية من قبل المعرفات لان من العلوم ان الكفارة لا بد ان يكون
عن الذنب بل من القول بالتكرار هذه الصورة بخلاف ذلك تحلل التكفير بحكم القول بكفارة الكفارة الواحدة في الذنب في المقدم لان الدليل
لكفارة من قبل التفسير ويرد على ما ذكره اخبر في الخلف ان قول الشيخ لا نقول به لغير محيد ان كان يتأخر قول الشيخ على ما رآه في كلامه
الاحتياط كما عرفت على ربه عليه ذلك ولو كان نظرا في الجنب في التكرار في الغبار من جعله مستند عموم الاحتياط والوردية في الاطارة كما
اول من قد نظر في الخبر الوارد في التكرار ويكرر الوطئ حتى يحتاج في التكرار في قياسه في المعطرات على الوطئ ثم على القول بالتكرار في
الشيء الثاني ان تكرر الجماع يتحقق بالوطئ بعد التراجع ويكرر الاكل والشرب فيكون لا بد من ذلك وان قل قال في حقه في الشرب ما ذكره في الاطارة
طال ما لم يرد حكم ايضا في الشرب على ما ذكره في قوله من هذا القول من الاكل والشرب على ما ذكره في الاطارة كما ذكرنا في الاطارة
الحكم في الاخبار وعدم التفرغ في غضبه في الضيق من مطلقا مسبعد جدا والظاهر بناء التكرار على عرف كما هو المعهود فيهم في التناهي
في الاطارة بل لما في التفسير ولكن الباعث في ذلك على الحنفية عدم وقوع تكرار الاكل والشرب في خصوص الخبر في الجماع المعهود في
العرب الوارد فيها فليكون الكفارة على الاطارة وهو امر شرعي فلا بد من الرجوع الى العبرة الشارعة في الاطارة ويرجع على هذا الى
حقيقة القول بان الاطارة الوارد في الاخبار عبارة عن الاكل والشرب الجماع ونحوه ما وان هذه الاكل مثلا تارة من الشروع في الاكل
كما ان الكل مستمر على ما ذكره حتى يشبع وانما يجب ان يكون ذلك ما ابلغ قد ردت في الاطارة فيصير غاية البعد بل هو صادق على من اخطأ
العرب في الشروع ومن اخطأ في شرب رخصا استلزام الاطارة فهو مرد لا تكراره ما علم من الدين ضرورة من وجوب محو الشرب وطمع الحكم
بحسب ما علم من الرجوع الى الاوثرية واعتقاد فطنته من سلامة هذا بوجه او كثرها وجه من المعطر المفرا لا ثم والسبب وهو موشى
رمضان بغير تريق في رفع فيها الى الامام حسانا لمجرد رجوع الناس على الالة ام على الكبار في وجه من هذا الجلي قال سئل ابو جعفر عليه السلام
عن رجل شهد عليه شهوة وانظر في شهر رمضان قال ام على رجل عليه في اطارة في شهر رمضان قال لا فان على الامام عليه السلام
ان يتسلى وان قال نعم على الامام عليه السلام ان يكرهه والفتك للباغزة في المعقوبة وقبله والظاهر ان الاكل يقتل في الثالث ان يقع
فيها الزينة ما عدا ذلك فالسنة من حلها في شهر رمضان فداطر ثلث مرات وقد دفع الى الامام ثلث مرات قال يتسلى في الثالث وهي
مقطوعة وفي سنة ما عدا ذلك من عيشه في طاعة ولو زينة او يصير له عيلة في حقه على ما قال من اذنت شهر رمضان فداطر في رفع الى ما
يقول في الثالث وفي سنة ما عدا ذلك من عيشه في طاعة ولو زينة او يصير له عيلة في حقه على ما قال من اذنت شهر رمضان فداطر في رفع الى ما

[illegible]

بما يطبق في جميعه عند شرب سنان الكفارات وحسنه بانهم في الصيام عن الجلبد لله عليه السلام في رجل وقع على الصلح في شهر رمضان
 بعد ما يصدق به على شرب سنانا فصدق بما يطبق وان كان الاول شهره وبقا المنيء والموتى ابن ادريس واطلاق عباراتهم
 كالخلف في الشرايع جمل من غير الشرب الا في غير غير الكفارة كان قد وشبهه بل يشمل الفاد على الطعام الشرب في الكفارة ايضا قال كل من
 عليه شرب سنانا فمضام ثمانية عشر يوما والرواي مع نوح جهاله في سندها وروى في خصوص الكفارة مع الخبر عن ائمة الاثني عشر
 الحكم الشرف الفاد على الطعام الشرب في الكفارة غير كانه من غير الظاهر ايضا لو يرد ذلك وان شمل الملاح في جوارهم ولو ان ذلك من
 الجسد والصدقة في الصنع ومع سندنا يدل عليه ويؤيد ايضا قوله صلى الله عليه واله ان المراكم بارقا ولو لم يردوا استطعموا الجمع بين الروايات
 بالخبر كما في المتن ملحوظ من كلام العلامة في الخلف والجمع بين هذه الروايات ان كان لا فاعيد الجمع مناسب عليه فالأحوط اختيار الصدقة
 صام بعض الشهرين ثم لم يجر من الكفارة فاعيد في ثمانية عشر يوما ويؤيد العبد ان يرد عليها ويكنى بما فعل ان يلعنها او يبدل
 بمسا الايام من غير ظهور الخبر بطريق خاص صامه قبل ان يجره ما يجره في عشرة ثلثة ايام او بعد لعل الاول او في جوارها لعل العبد لا
 لحوط والاخر الصلح الرواية في المذكر ولو حصل الخبر بعد صوم شهر حمل وجب بقوله ثمانية عشر يوما عن الشهرين فيكون نصفها
 بدلا عن الشهر والصلح لصدق صيام الثمانية عشر وجوب ثمانية عشر بعد الخبر لان الاصل في الصيام ما يكون بعد الخبر في الجوارها
 او انما كان محسوبا بدلا فلا يخفى عن ائمة اهل هذا الاحمال لا يخفى في قوله انما كان في بيان الوجوه ان الصلح الرواية في
 ذكره ان ذلك في الرواية مطلق ائمة الثمانية عشر عن الشهرين بل بدلية في ثمانية عشر عن الشهرين في الثمانية عشر في الحكم من الصوم والاطمئنان
 على جوارها كما كان حجة في رواية المدة على الثمانية عشر مع الخبر في جوارها لعل في هذا الحكم وجوبه في حال الامر بعد الاستفاضة
 وقال العلامة في المتن في نوع من الاصناف ثلثة صام ثمانية عشر يوما فان لم يرد في صدق بما واد صام ما استطاع فان لم يمكن
 استغفر الله في ثمانية عشر يوما وكذا قال المنيء والرضي عنه ما فعلها في الشهرين في الصلح في ثمانية عشر يوما فان لم يرد في الصدقة
 في الثمانية فان لم يمكن من الاصناف ثلثة فليصدق بما يمكن منه فان لم يمكن من الصدقة صام ثمانية عشر يوما فان لم يرد في الصدقة صام ما يمكن
 فان لم يمكن فيصوم ذلك اليوم واستغفر الله في ثمانية عشر يوما فان لم يمكن من الصدقة صام ثمانية عشر يوما فان لم يرد في الصدقة صام ما يمكن
 فيصوم في اليوم ايضا فاعيد في ثمانية عشر يوما وانما هذا العلم الى التسل وجوبه في من الصيام والصدقة بعد الخبر في ثمانية عشر يوما
 الجمهور فان بعضهم ذهب الى الصلح في ثمانية عشر يوما وانما هذا العلم الى التسل وجوبه في من الصيام والصدقة بعد الخبر في ثمانية عشر يوما
 من حجب عليه موشوشين في ثمانية عشر يوما فان لم يرد في الصدقة صام ثمانية عشر يوما فان لم يرد في الصدقة صام ما يمكن منه
 يوم يكايوم من الثمانية عشر ورجل في من هتة ان المراكم يوم من استين في وجهه خرج اسم معقول المصنع لاسبان المكي بها ائمة
 في اختيار صوم ثمانية عشر في ثمانية عشر من مفرق وجب بعد ما ان الثمانية عشر في وجهه خرج وجوب لاسبان بها ائمة
 الامور بحيث لا يمكن الاكالا او اعادة صلاتهم في المراكم في ثمانية عشر يوما وانما هذا العلم الى التسل وجوبه في من الصيام والصدقة بعد الخبر في ثمانية عشر يوما
 عشر مع هذا الخبر كما فعل العلامة في ثمانية عشر يوما وانما هذا العلم الى التسل وجوبه في من الصيام والصدقة بعد الخبر في ثمانية عشر يوما
 المذكور انما جمع استغفر الله في ثمانية عشر يوما وانما هذا العلم الى التسل وجوبه في من الصيام والصدقة بعد الخبر في ثمانية عشر يوما
 عدم العود او لا يكتفى بالصلح في ثمانية عشر يوما وانما هذا العلم الى التسل وجوبه في من الصيام والصدقة بعد الخبر في ثمانية عشر يوما
 فيها ولعل عليه ايضا موثقة في ثمانية عشر يوما وانما هذا العلم الى التسل وجوبه في من الصيام والصدقة بعد الخبر في ثمانية عشر يوما
 على عشر مائة في ثمانية عشر يوما وانما هذا العلم الى التسل وجوبه في من الصيام والصدقة بعد الخبر في ثمانية عشر يوما
 نجبه عليه من مائة من مائة وصدقة في مائة وانما هذا العلم الى التسل وجوبه في من الصيام والصدقة بعد الخبر في ثمانية عشر يوما
 اذا لم يجد ما يكفره حرم عليه ان يجره في ثمانية عشر يوما وانما هذا العلم الى التسل وجوبه في من الصيام والصدقة بعد الخبر في ثمانية عشر يوما
 كفارة الطعن به في ثمانية عشر يوما وانما هذا العلم الى التسل وجوبه في من الصيام والصدقة بعد الخبر في ثمانية عشر يوما
 والاصناف لانه لا يكون في ثمانية عشر يوما وانما هذا العلم الى التسل وجوبه في من الصيام والصدقة بعد الخبر في ثمانية عشر يوما

[illegible]

نقل الحاشية بالاربعين من مجموع المحرر وقد تقدم البحث عن ذلك مفصلاً في الاربعين من مجموع الوسيط والى ذلك مفصلاً في غير ما سبق من مجموع الوسيط
مقتضى وصول الماء الى الحلق كالمقتضى للاستنشاق بل وفي ذلك ما قد مر من ان وجوب الغسل السابق لاداء الحلق لا يقتضي الاستنشاق
للطهارة ولو سبق الماء الى الحلق فالغسل الى اربع السجرات لا شيء نحو ما ورد في المصنف والاستنشاق للطهارة وفي الترتيب ما قد مر من
وجوب سبق الغسل الى الطهارة وفي حكمها الاغتسال للمبشر وفي ذلك ما قد مر من وجوب الغسل على وجوب الغسل في غير ما سبق من مجموع الوسيط
ففي الاغتسال للمبشر وفي من الاغتسال ليس كغسل سائر الماء مثل الغسل في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
بالي اختيار وفي ذلك ما قد مر من وجوب الغسل على وجوب الغسل في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
امتناع الغسل في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
بجس الغسل في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
او دخل الغسل في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
الصدقة من القادر على ذلك من غير ان يكون له مال بل من غير ان يكون له مال بل من غير ان يكون له مال بل من غير ان يكون له مال بل من غير ان يكون له مال
لما ورد لان عدم الغسل من اول خروج الماء الى الحلق قد مر من ان وجوب الغسل في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
المرور في الارز والسقوط بما لا يهدى الى الحلق وقد مر من ان وجوب الغسل في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
وذا قد مر من ان وجوب الغسل في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
الغسل في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
بغير ان يشاء ان يغسل في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
بعد ذلك في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
الاصحاب بحسب شئنا القسام بالبابين والرواية لعلة ازالة الاحتياط في اصل السواء واتا احتياط بخصوص القسام كما هو ما مر في
فلا يظهر من الاخبار فيما اطلق عليه ويدل على ما ذكره القاصد والاصل والعوامل الواردة في السواء وما كذا احتياط وما روى في مجموع الوسيط
عن خاصه قال سئل انما القسام قال نعم قلت من سئل في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
الغسل في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما القسام قال نعم قلت من سئل في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
لعب ما روى في مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
اي العار في الحس قال سئل انما القسام قال نعم قلت من سئل في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
ابا عبد الله عليه السلام في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
جاء من السواء في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
في الحلق فقال اما المصنف في رطب من السواء في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
التي قد مر من ان وجوب الغسل في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
سأل السائل الاول بعد ما مر من ان وجوب الغسل في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
سئل عن السواء في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
ولا جرم في ذلك من ان وجوب الغسل في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
قال سئل عن السواء في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
كراهة القسام في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط
قال سئل انما القسام في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط في غير ما سبق من مجموع الوسيط

الشيخ

فألا ولا بد من فاه ولا بد بعد ذلك وهو يسير عن عبد الله عليه السلام قال لا ينكح الصائم بعد وقت حمل لا ينكح في صلاة
المتكثرة على الكراهة وحمل لا بأس في زنا المحل المقتضى على الجواز وفي المحرم للجم بينهما على ما فعله المحرم غير بعيد وليس في زنا ونكاح
الحرم شيئا ما يابى عن ذلك فالاشترى في الهند بعد ذلك لا خيار إلا الذلة على الكراهة سوى غير محلي في الكراهة وهذا لا خيار إنما هو محرم
للمن لا يضبط نفسه فيمنع من حصوله فيه من طوبى العود فاقام من يمكن من حفظ نفسه فلا بأس باستماله على كماله قال شيخنا القمي
بعد ذكر خبر محلي هذا المحرم على الكراهة على ما تقدم القول فيه ويجعل أن يكون فرضه لكرهه على الإطلاق فيكون هذا الجمع غير
الأول والكره من أن يضبط نفسه على ما شرع به قوله على ما تقدم القول فيه يخرج إلى الأول والعلامة في المنع جميع بينهما على الأخبار الأخيرة
على السواء لا للظاهر بل لا سيما لا ريب وهو بعد جديهم الفاضل من التواتر الوطئ قبل الاضطرار والبلوغ والاحتياط والنجس على خلاف
الرجوع إلى الإنشاء خصوصاً إذا لم يعد وكان دليلاً وأخبر من الجمع بعد ما مثل بالربوب واحد فيه وتكره ما شرع في النساء غير الجمع
بالسرا والقبول والملازمة إلا أن قوله لا ينكحها لا يكره لما ذكره لما ذكره في الكافي في جملة محلي على عبد الله عليه السلام في مثل من حمل
من من المرأة شيئاً يفسد ذلك صومه ويفسد فقال إن ذلك يكره للرجل الشاب يخاف أن يفسد له في وقاره وفي الكافي أيضاً فيمنع من
خامم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في النكاح قبل الجارية والمزنية فقال ما أشبه الكبر مثل ذلك فلا بأس وإنما أشبهت الشيا
لأنه لا يؤمن والقبول إحدى شيئين بل كل ما في شيء يكون له الجارية فيها فقال إنك أشبهت إياها بما ذكره كيف علمت قلت إن
أخبرته وإن جعلت ضعفتي فما لك ذلك أنا وكيف انت النساء فقلت لا شيء قال ولكن إياها زنا ما أشاء شيئاً أن يكون ذلك لا فعلك في
عليه السلام لأنه لا يؤمن من العمل إلا أن لو وقع في الجماع عند غلبة الشهوة كسابق في غير صنع إن بدد الفضل للتمام وقوله العلة أمي
الشبهتين بل الموجب من قول المنى والموجب الآخر الجماع والموجب لمحض اللذة ولا ينبغي للضمان أن يتركها وقوله أنت تسبق بمحله
والأهلام يظهر ذلك من قوله والطعم ضم الطاء الأكل قال في الفتح يقول فلان قتل عليه وكله وقوله ما أشاء شيئاً أن يكون ذلك
الآفة لا خيار من غير الباطن بل إذا أرادها وجابى إلى الخادم يظهر من أخباره بأنه لا شيء لمن شهوة النساء بعد ملاحظة
ما منه في المحل بل في حكم القبلة وما زاد الشئ من محمد بن مسلم ورواه وفي الطريق إيمان عن أبي جعفر عليه السلام في مثل من لم يمس النساء
أو قبضت شهوة ومثاقا في الخاف عليه فليزجر من ذلك إلا أن يثق أن لا يفسد نفسه وما زاد الشئ من محمد بن مسلم في مثل من لم يمس النساء
أن لا يمس من يمس عليه فقال لا بأس من قبل وأما ما قال لا يفسد صومك فإن بدد الفضل للتمام قال يجوز من المصطفى
الوجهين من الزنا وما زاد الشئ من محمد بن مسلم في مثل من لم يمس النساء فقال لا بأس من قبل وأما ما قال لا يفسد صومك فإن بدد الفضل للتمام قال يجوز من المصطفى
ليس عليه شيء وإن أدى إلى غير عليه شيء والبشارة ليس بها بأس ولا قضاء يوم لا ينبغي أن يفتقر من مضان الظن قوله عليه
ولا ينبغي لمادة الكراهة ولو علم على طرفة الأثر لا بالبشارة فلا بعد القول في مجملها على أن الأثر لا يفسد الصوم فلا يجوز أن يفتقر
الصوم لا في الغالبين حاله ولكن العلامة في مثل من لم يمس النساء فقال لا بأس من قبل وأما ما قال لا يفسد صومك فإن بدد الفضل للتمام قال يجوز من المصطفى
على ما تقدمه لا بأثر الأخبار والدلالة على الكراهة وإن قضت في الأضداد متكولة في بدد الفضل في مجملها على أن الأثر لا يفسد الصوم فلا يجوز أن يفتقر
بالجموع وعدم الأثر لوصفه في هذه الصورة إلا أن البشارة لأن البشارة في غير محرم على ما ذكره في مثل من لم يمس النساء فقال لا بأس من قبل وأما ما قال لا يفسد صومك فإن بدد الفضل للتمام قال يجوز من المصطفى
ظاهر الأخبار المتقدمة في مثل من لم يمس النساء فقال لا بأس من قبل وأما ما قال لا يفسد صومك فإن بدد الفضل للتمام قال يجوز من المصطفى
المرم بالمثل أن إذا كانت تشمل المطلق الغالب في مثل من لم يمس النساء فقال لا بأس من قبل وأما ما قال لا يفسد صومك فإن بدد الفضل للتمام قال يجوز من المصطفى
للعلم والمطلق غير بعيد ولو فعل البشارة بفسد الأثر إلا أن البشارة في غير محرم على ما ذكره في مثل من لم يمس النساء فقال لا بأس من قبل وأما ما قال لا يفسد صومك فإن بدد الفضل للتمام قال يجوز من المصطفى
الحكم قال في العلامة في مثل من لم يمس النساء فقال لا بأس من قبل وأما ما قال لا يفسد صومك فإن بدد الفضل للتمام قال يجوز من المصطفى
بينما جعل المطلق على الفضل كما فعلوه أظهر مما قال في المذاكر من جمع محل الجواز المطلق على الترخيص وحمل النكاح على الكراهة وحمل
القبول على أن الكراهة في بعض الصور كما يظهر من ملاحظة الأخبار وما القول في خبره في مثل من لم يمس النساء فقال لا بأس من قبل وأما ما قال لا يفسد صومك فإن بدد الفضل للتمام قال يجوز من المصطفى
ونسب إلى بعض العامة ما أطلقه كما قال من شره وإن لم يمس وإن أوجده في حلقته قال أحمد وبعض أصحابنا لا يكره قول النكاح

لا يهدى عن الله على اربعة الف سنة واليوم كان يوم من روى الله على الله ان ترك شيئا من الفضل عن احمد وما روى من غير الله على الله
التبى على الله على الله على رومان فقلت ايام فكل شهر اول خمس واسط اربعاً وخمسة كان يوم جعفر عليه السلام بعد الله
عليه السلام في ذلك ما روى عن عبد الله بن سنان سنة التسعة الف قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان كان في اول الشهر خمسين صوماً
فانه افضل واذا كان في آخر الشهر خمسين صوماً فانه افضل وذكر الصادق في العقبه ايضا انه روى ان سال العالمون عن خير شهر
في آخر الشهر فقال صلى الله عليه وآله في الثاني قول هذه الرواية الجملها تسعة ايام من ايام الاخبار ويحتمل ان يكون صوم الاول افضل
على نوع فضله على هذا الفصل السابق في الخبر وان كان في حكا الثاني في مثل ذلك في الشهر غير عز بل ويحتمل ان لا ينادى السنة صيام
ان وصل الى الشهر روى جعفر بن ابي عبد الله في شهر تم من اربعين خمسين في شهر آخر كقول ابن الجندب قال في الصلاة في كل شهر من ايام الجندب
اهل البيت عليه السلام في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
شهر وشهر في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
الذي يلبس فيه رداء وخمسين رداء واجاب ان في سائر ايام صوم مع ذلك ما يوصي به الى ايام الجندب وقال الشيخ في التهذيب في الخبر
بنا فضا ومنه من لا يخاف ان لا يسان في شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
الصوم الفضل والظهور في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
الاربعة والخمسين في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
يجمع جميع الشيوخ ان العمل بالشهر من اول العمل احد بها وتلك الاخر في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
عكس ما وقع فكان وفوق الرواية في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
الاربعة والاول من الايام من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
في الكافي في الصحيح عن عبد الله بن سنان روى عن عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال في كل شهر من ايام الجندب
الخمس يوم تشر في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
داود عليه السلام في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
ذلك وما روى في التهذيب عن جعفر بن ابي عبد الله في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
نذهب بل في الغالب وجعل الفضل في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
وان لم يكن في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
قال الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
من الصفي في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
الشاه ثم اصومها قال لا بأس بذلك والباقي من قوله واخره الى الشاه ثم اصومها فعل القضاء في الشاه لا يعنون الا داخل مع الاداء ولكن لو
فضاها في شها من ايام العمل الداخل كما لو صام صوماً واحداً في ذلك الايام مع ذلك الشاهد في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
مثلها من فضله وما روى عن جعفر بن ابي عبد الله في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
سنة قال لا بأس بالداخل في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
صوم هذا الشهر في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
طول النهار بل في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
الاخبار ما روى في الكافي عن عبد الله بن سنان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصوم صوماً فانه قد حله في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب
الشهر والشهر لا يفتي فقال لا يصوم في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب في كل شهر من ايام الجندب

[illegible]

[illegible]

في يوم الفطر انما من غير حلة لا يجزئ عن ذلك كمال المولى الاخيار القصة الدالة على المنع من تناولها قبل الاستسقاء ومن تناولها وطلق الطير اياها
 كلفه ربي بمجهول من غير حلة قال رسول الله صلى الله عليه واله افضل الصيام بعد شهر رمضان شهر المحرم وذلك لمجيئهم في التمتع بن سبعة
 ايام المؤمنين عليه صلواته قال رسول الله صلى الله عليه واله انك منا عايد شهر رمضان فنعلمهم فانه شهر نأبى الله فيه على قوم
 ويؤبى الله فيه على اخرين وشهر ايام بعد الفطر فهو ذاك الشهر عدا ما بين من ايام الصيام الذي صاحب فيه ما يحجره وذلك المجهول
 ابو يونس قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من صام رمضان وابعد ربه من شوال كما يصام الدهر قول ويصلي حلال على من واصل على ذلك
 كما هو الظاهر في يوم الدهر يظهر من كلام الشهيد الثاني في روض البشار في استحباب صيامها حيث قال في الرخصة من صيامها مع شهر رمضان
 عدلت فيها السنة وفي المحرم في الواجب عليها بعد يوم الدهر وعلل في بعض الاخبار بان الصدقة تشرائها فيكون بمثابة اشرة اشهر
 بشهرين وذلك تمام السنة وتمام فعلها كذلك بعد كل من الضام والخليل وان تغني عن الفرقين فعلها ما في السنة وشهره بعد فطر
 ومثاقرة لان في بعض الاخبار اعتبار الفدية يكون فضيلة زائدة على الفدية وهو ما احتج به الفرقين السابقين وعو على العبادة للرجعة في
 احتمال السام انهم لا يحمل ان يكون قوله وعلل في بعض الاخبار اشارة الى ما وقع في ظهري مما بعد يوم الدهر كما في ايام التماسه في كل شهر
 وقع ذلك للخليل فيه وفي الخبر قوله لان في بعض الاخبار اعتبار الفدية كما في الظاهر لما وقع في غير الشهر من قوله صلى الله عليه واله وصلى الله
 شوال بعد شهر رمضان ويغفر له الشهرين استحباب صيامها من كثرة العمل ونقل عن مالك انه قال يكره ذلك بعد ما رآه من اهل الفقه
 ولم يلق في ذلك احد من السلف وان اهل العلم يكرهون ذلك في شوال فون بعده وان يحمل الجاهل بربطه من رمضان ما ليس منه ثم قال وذكره للشيخ
 لان يوم الفطر فاعلم بانها وجبها بحجة كراهة في القواعد ككتاب شاه في القواعد بعد بيان الحجة التي ذكرناه احدى حجة انما
 هذه السنة هل هو من شهر رمضان او من شهر محرم ومضى عن ذلك ان لا يصحلا واجاب بان الظاهر انها على جميع الشهور لا يكره في عداها
 الدهر ويجعل عدم الترتيب كمالا لانها ايام معتبة للصوم فلا يختلف فيها الحال قول وعلل لاعتلال الثاني اضع ظهور قوله صلى الله عليه واله
 من صام رمضان وابعد ربه من شوال في السنة نداء في الحديث لا يظهر منه استحباب صيام الشهرين بل يقال انها ايام معتبة لله ورسوله
 انه قال من شوال هل هو من غير حلة على غيره من الشهور واجاب انه ردوا المكلف باختياره حيث بعد الصو قول ويجعل ايقان ان يكون لا يصلح انما
 الرجعة بالعبادة ورفع احتمال التماس كماله عرف ومنها انها هل هو بعد الصيام فصل ام لا ظهر جوابه مما ذكرناه ومنها انه كرهه في شوال ان يكون
 هذا القول لا لقوله الدهر وهو صوم وكيف يشاء في الشهر والكل واجاب ان ايامها من هذه مثل ثواب صيام الدهر مجرد عن المضاعفة اي اعتبار
 هذه مثل سحوا وصوم الدهر قول ويمكن ان يجواب ايضا بان الشارح من صوم رمضان واني اعترض من شوال ان لا يكون الصوم على سبيل
 والاستمرار في السنة ولا رتبة في صيام الشهر والايام المعينة بهذا الوصف على هذا القول ليس من وجهها الا فيم لا يعرف ان يكون الصيام
 بهذا الوجه اختيارا بعبارة القواعد وعدم اضاعة السنة والشخص من الانبياء سابق الصادات لا ينبغي والمعادلة الفرضية وعدم اذعان في
 شكاة الخلق في سواد الناس وعرض الامر من البدنية معادلا في الثواب الفضيلة لصيام الدهر الذي يترك غالب الاما ذكرناه ان يكون افضل
 كثير من ان شمل صيام الدهر جميعا الشهر وهذه الايام لا بهذا الوصف بزيادة عليه واصفا وكثرة مع ان صيام الدهر هو جيل اخذوا الصو
 ايضا والمغرب بجمع الاضداد ورفع الكلفة ليس من ثمة المعبد على التمسك لاعتبارها في التمسك ونهاية التسعة وظهر مما ذكرناه مما ذكره في السنة
 صلى الله عليه واله انه قال لا صام من صام الدهر ثلثة ايام بصو الدهر كله فقال لعبد الله بن عمر طوبى لكم من ذلك قال نعم مود وكان
 بصو مودا يعطى يوما فقال له طوبى افضل من ذلك قال لا افضل من ذلك ومنها الحجة ان لا تعلق لها بمصنوعا من زاد الاطلاع عليها
 البها ووجهها كراهية صيام ثلثة بعد الفطر يعني في وفي الهندية من يادون او العمل في المحرم على ما فهم من كتاب الزوال والجميع على
 نصوص عليه قال ابو عبد الله عليه السلام لا صم بعد الاضحية ثلثة ايام ولا بعد الفطر ثلثة ايام انها ايام اكل وتورج الرواية في كل واحد
 لا يجزئ من صوم بدل الاضحية ثلثة ايام في بعض نسخ الهندية وذكر في كل واحد من الحجج بسند في صحيح ابن عمير عن الفضل
 سئل ان المحرم عليه من اليومين للذين بعد الفطر ايضا ما ان لم افعال كره لك ان يصومها وفي الهندية في الوثائق من غير حلة عليه
 قال انه الظاهر من معناه ان الصوم بعد الفطر ينوعا لا بعد ثلثة من غير حلة وقال الشيخ بعد نقل هذا الخبر الوجه في انه ليس بمأخذ هذه الايام

[illegible]

احمد باطل

قَدْرُ
الشُّعْرِ

المصوب يوم المحرم سنة عن ذلك ما كبر عليه من قوله ذلك الله فبقيا الآخره كان جوازا كما حصل الخبر الذي من وجوبه في هذا
بطل الخبر بعد ثبوت زمان طول بان الله كان في الواقع يوم الاربعاء والصوم وقع في المحرم بعبادته في الهلال ليلة الاربعاء بعبادته وتمام نساء الحرام
عن ذلك ما جاء بان ميانا ايضا كان يوم المحرم والصوم الا للربوبية والعبادة بالغيبية وذلك لان على القول المشهور ما حكمه غايي بعدم دلالة هذا
على الشهادة ووجوبه غير ذلك كما ترى لاجرة على التمسك بالاصحاب بالعد وهو نفسه شعبان ابدأ وتمام رمضان ابدأ وهذا المشهور في نفسه بعد قد
جاء على عدته بانها وشهر اصاب في جميع السنة وهو قريب من الجدول وعلى عدته من هلال الله انفسه وشعبان ذكره وعلى عدته سنة وخمس من هلال
رجب كما ورد في بعض الاخبار وعلى عدته كل شهر ثلثين ثلثين وهو قول الاكثر مع الغيب والعلة وقد وردت في اعتبار العلة بالنفس الذي ذكره المصنف
اخبار منسوبة الى اهل البيت عليهم السلام ولكنها معارضة بآثار معتقة واقوى منها شهادة من مرجع الشهادة والبيان بخلافه فان شهر رمضان من
الشهور بسبب ما يصبى به من الشهادة من الغناء والنفسان وكذا شهر شعبان فداود الشيخ الزيات المعارضة وكما بان بالاخبار وبين وجه الجمع بينهما
والقول بهما لانها على ما تقدم في الاستدلال في الغيب على نفي القول بالعد على ما ذهب اليه قوم من شذاز المسلمين من قول الشعر وتجرى بشلو
عن الالهة فلم يروى موافق للناس في ذلك فبقي الله فتم ان جعل هذه الالهة معبودة في عرفه وفاته الحج وغيره مما جعل فيه لو كانت الالهة على ما
يذهب اليه اصحاب العلة لما كانت الالهة معبودة في عرف هذه الالهة اذ كانوا يربون الى العلة وغيره وهذا خلاف التمسك بالانسان في ان
الالهة لصبط الاوقات من جهة بكت الرجوع الى العلة انما هو في هذا الوقت المخصوص لا يجدى اذ لا بد من امكان ضبط الاوقات باسماء الشهور
فربما جاء الى الالهة ثم سئل ايضا بما هو معلوم كما لا ينظر في غير مشكوك فيه من شريعة الاسلام من فروع المسابقة وقد اتفقوا على ان الله عليه السلام
ومن بعده الى هذا الزمان في عرف المشهور في معانية الهلال ورويه وما ثبت ايضا من سنة النبي صلى الله عليه واله ان كان يطلع وفيه الهلال
بفضل الهلال في سنة كدله في سنة وما شرحه من قول الشهادة عليه الحكم فبهم شهد بذلك في مصر من الامصار ومن جاء بالخبر عن خارج الامصار
حكم الخبر في الصلوة وسلا من الجوع من العوارض وغيره من شدة ربه مع لسوا في بعض الاصناف فلو كان العمل على الالهة اصل في الدين لم يكن
لكافة المسلمين ما كانت المحال في ذلك على ما ذكرناه ولكن اعتبار جميع ما ذكرناه عشا لانفا فيه وهذا فاسد بخلاف ما قول الذي ذكره
عرفنا بانها لصدقة في في الغيبة من الصوم للربوبية والعبادة للربوبية وعن يوم يوم التمتع ذهابا الى القول بالعد لا يخرج عن دفع خلاف
بمسند باب جليل الذي يظهر من اختلاف المسند في العلة بالنفس الذي لا بالنفس الذي ذكره المصنف حيث قال بان له جليل ذهابا
لا ردهم في جليل ذهابا صوموا رمضان للربوبية والعبادة للربوبية فانهم عليكم ما كوا العدة من جيبه سنة وخمس يوم انما التمسك من هذا ونكران
في التمسك من هذه المسئلة يشيران بحسن اهل اعتبار العلة بالنفس المشهور كما افاد المصنف وعلى هذا كلام المحقق في غير موضع وقد وافق
ايضا في نفسه حيث قال بعد ذكر بعض الاخبار الواردة في ان شهر رمضان لا ينقص ابدأ وشعبان لا ينقص ابدأ فان صنف هذا الكلام من في هذه
دفعه بالخبر الموافقة لما ذكره في صفة الحق كائنه العامة ولا يحكم الا بالنفس كائنه من كان الا ان يكون مستندا في شدة وبيته في الالهة
انما ثباته في بطل ترك ذكرها ولا قوة الا بالله انتهى في نقل الخلاف في ذلك عن شيخنا الفقيه ايضا في بعض كتبه ولا عبرة ايضا على المشهور بالجدول
ومما لا يخفى من حساب الجبروت في ضبط الشهر واجتماعه بالشمس من جهة اوله في سنة هذا الحساب لا يخرج من مجازة الشمس الى امكان
رويه الهلال بل انما لعدم امكان رويته تلك الليلة ولا ينبغي عدم اعتبارها لان ما قولنا في الشهر في الشريعة للمؤنة على الربوبية لا على الخرج
الشمس من مجازة الشمس كان من المصنف من مجرد ما يشتمل الرجوع الى قول الرصد في مكان الربوبية ايضا وعبه على اعتبار هذه الاشياء
في رويته او مني ثلثين من شعبان لو كان الرجوع الى التمسك لا ريد واليه مع انهم علموا به وادعوا في شدة في ذلك يقولون من صفة
او بما فيها كافيها انزل على غير ما صلى الله عليه واله وغيره من الاخبار الشريفة الواردة في ذلك فاما قول المحقق في قوله عليه السلام في
يخرج جيبه فلا يجوز القول عليه البتة خصوص ما ورد من ان يربى الربوبية لا بالنفس ثم لا يذهب عليه لانه لا يسجد اداء ان النبي لا يركع
في الاخبار لا يشتمل استخرج الالهة من حساب المطلق الارصاد انما تغلق بمسند في التمسك في ضد من محكم على الكتابات وتوارد من اصناف
وقرأنا في سائل هذه في الملهو من علم اليوم كيف لا وقد ورد في الشريعة الغدسة بعض الامور المنوعة ككون المرأة في رجب عقر بالخبر عن غيره
النسرة والربوبية لان يكون بناء العلم به على الربوبية والمشاهدة وهو - بعد ذلك وقد ورد المصنف في الله بطنه في قواعد كلاما مشربا في تحفة

[illegible]

ونوقح المذمة فلهما من غير تعبد بالجمعة اخبار السابعة وذكر الشيخ في التمهيد خبر محمد بن مسلم يستدل من غير خلافه لمن لا يذوق
كل واحد منهما في كل يوم يحد من طعام وجمع بينهما وبين الاخبار الدالة على ابد الجمل على العدة والجمعة الجمل على الاستحباب كما نفعه في الاما
الجمعة الجمع ثم ان الظاهر ان خبر محمد بن مسلم خبر جملة الاختلاف فيه فاشا من وقوعه من اجل ان رآته بعد التدين فلا يخرج الى الجمع
فروع سنة على سائر هذا القدس الاول لا فرق في الحكم بين الجمع والاعتصام بخاتمة السنة بقوم بسببها وكذا في بقوم على الصوم
لا يجره عادة ولا يبين العطشان والجماع الهرم والشايب لا يحد ما خذ الحكم في الجمع الثاني لو خاف من المذمة المحال والموضع على نعمتها العيون
دون ولدها من غير تعبد جملها مع القضاء بالافطار وجها من ان لها تدفع بالافطار ضرر من نعمتها كما لم يفرغ لا يجره عليها الا الضعفاء
كما لا يجره على الرضيع غيره ولا صلاة البراءة من دخولها عامرا بخلافه الدال على جوبه لافطرها محمد بن مسلم والزوايا مطلقا كما عرفنا
اشهر قوله لانها لا يبطئ ان الصوم على الخوف على النفس ولكن الاصحاب يفتون بالخوف بالولد وهو يفتون بحكم الاسل والافطار هذه العبارة شهرت
الاصحاب كما اوداه الشهيد الثاني في المسالك الثالث هذه العبارة من مالها ولو كانت ذات بعل لا يجره لان افطارها ولو لم يجره لان الزوج
سواء كانت مشاورة او من غير ذلك لا فرق في جواز الافطار بين خوف نرضع على ولدها من ان يرضعها او يرضعها لغيره ولا يجره ولا يجره
في التعبد ولا فرق ايضا بين المشاورة والسبب على الحاضر بل على محتمل وجوب حفظ النفس لان يقوم غير ما مضى بها فيسقط في الحاضر لو
قام غير الام بل غير الرضعة مقامها وعرض صلاح الطفل فان خفف عليه بغير افطارها وان تم بالاجنب فالأمر بعدم جواز الافطار وهذا المانع
للاجنبيه سواء كانت ام مشاورة او سارية الاجرة بين مكاتب الام مشاورة وبين العبيد ايضا كما افقار الام الى الاجرة ولو طلبت
الاجنبية فارة لم يجز ليلها واطار الافطار وهذا مع فساد الايون في مكاتبها من اعطاء الزيادة لا يخرج من اتمل التاوسر بل يجزى هذا الاطاف
الظاهر من معن الغرض من تركه وان لا يقدف الا رضاعتها الساعية من وجوب حفظ النفس الحرة من نذر الصوم والمعاذ عليه
بوجوبه بحسب طي السبب الصحيح على وفق ذكره في بعض ان الاطلاق والضمير من حيث العدة والزمان والظايع والشرف وغيره فافطار على الصوم
فان كان كذلك فله على من الصوم اجزاء يوم واحد يحقق الصوم بوجوبه بحسب هذا السبب بدونه في ذلك عليه ما ذكره الشيخ في التمهيد من ان جملة
من بعض اصحابنا من يحد الله بغيره بدل جمل شدة نذرا ولربما ان يصوم سنة ايام فجعل على الذنب نصف سنة او ثلثها او راسها او ثلثها
ولو شرب شجرا جمل عدم تعبد من من المعادة فلا يفسد نذره ويحمل عدم تعبد من عدم الامتناع ذكر اصل العتبات في جمل المشاورة على النذرة
بجمل صوم السنة على الاستحباب لو جبره على ذلك في ايام او من زمانا اكثر من معين بعين العدة والزمان بحسب ما يكون نذره من زمان ان
قال على ان يكون زمانا كان حنة شهر ولو نذر صوم كان سنة شهر ما احرى بالزمانا من حنة هذا الذكر في السبب مما نوقح خبره في المعصية
في تعبد ما نواه ولو نوى العتبات واطلق خبره في ذلك ما نواه ومن ذلك حنة في الكافي والتهذيب في الاستكراه في جعفر بن اسحق عن ابيه عليه السلام
ان عليه على كل من نذر ان يعمل نذره في زمانا كان حنة شهر والحسن سنة شهر ان الله يقول توفى كلهم ما عملوا من ان نذر بها ونها
ابو الريح الثاني عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل قال الله على ان يصوم حينا ونذرت في شكر فقال ابو عبد الله عليه السلام قد اقر الله عليه السلام
في مثل ذلك فقال هم سنة شهر قال الله توفى كلهم ما عملوا من ان نذر بها ونها حنة شهر ولعل الاستحباب بالاذية الكربة باحسان
الله تعالى بما شابه الكرامة الطيبة الشجرية في كل سنة من من ومنعت هذا السند واضح ولكن قال العلامة في المنتهى قال علماءنا والوند
ان يصوم زمانا كان عليه صيام حنة شهر ولو نذر ان يصوم حينا كان عليه ان يصوم سنة شهر وهو يؤخذ من الاتفاق وقول الأكثر
بذلك وانما يجب ان يثاب بعد ايام حنة شهر باحد الانساب المذكورة مع العتبات الشايع في السبب لعل اكثر من شائع او معنى كثر معين في
على من صيامه ما مع الاطلاق ومن تعبد لفظا ومعنى فلا يجزى الشايع لعدم ما يدل عليه اصالة البراءة ولا يجرى حصول التام في اجبه
بجائزة الصفت بعنوان الشايع في المعين مطوعة كان شهر او شهرين وغير ذلك لا نذر وجب عليه صوم هذا الزمان قبل الاطلاق لا في الشايع
في هذه الصورة بقوم من صور زمان وجب عليه شراعه وكره في الاطلاق غير ان شهر او واحد او شهرين وقد روي في هذه الصورة في
الكفارة وطرحه الشيخ في التمهيد في شايها بان يذوق على نعمتها يوم وهو على ثباته لمساغ من عدم دليل ما يدل على ان السبب على
بجائزة الصفت ان ذلك من السبب في الشراعية والظاهر لو نذر شهر لم يطل من غير شرط الشايع وجب فيه الشايع كما هو شرطه في السبب

ان قال من قدر موشى بالاطلاق عليه موشى من شىء هو السنه كان فان فطر قبل ان يتم نصفه من ماضى ضرورة وجب عليه استئناف الصوم
وان كان ضروره جارا لبدوان فطر بعد مجاوزة نصفه فمركب الاستئناف من شرط اللزوم لا من شرط الصوم الذي وجب عليه الصوم كان انتهى به حكمه
باطل بحكم مجاوزة في الموالاة وهو خلاف المشهور ولا وجه لاجتماع الحكم بوجوب الاستئناف من دون من ينقضه لان بيان الاستئناف لا يوجب في الاصل من هذا
وعلى هذا الشكل كما بان ان فطر بعد مجاوزة نصفه فمركب الاستئناف لا ينافي فطر بعض ايام الشهر وقسم من شهر لا يستلزم عليه تمام الشهر سواء كان
ذلك قبل مجاوزة النصف او بعده ما لا وجه لاجتماعه كالاولى لا في ذلك لكونه الصوم الواجب عليه فمركب الاستئناف لا يوجب عليه تمام الشهر سواء كان
عند فطره عند النصف والحق ان من ادعى كذا لا ينعقد له عندهم لو نذر يوما كالحج لا في مثله فوافقه شهر رمضان واحبوا به يومه من غير
الشرع فلا ينفذ لغيره شيئا ولا يحجبها بشئ الا بالضرورة من العبادات واللفظ بالاستئناف لا يوجب الاستئناف في كل وجب عليه بالانقطاع والنفق
الى المانع عند فطر الكفارة والحاصل ان الواجب عليه فطر يعلو النذر به كما يجوز نصفه بغيره من الطاعات المستوية وما يقبل المانع عند العبادات
واللفظ بالاستئناف الذي ذكرناه اعظم فائدة بغيره فقل هو يجوز ان نذر كذا لو نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم
صوم الصدوقين في الاستئناف والظاهر ان ما ينفذ ذلك لغرضه لو تكلم بالصيغة ثانيا بقصد تكرار الصيغة الاولى ونذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم
الحال فليس ذلك نذرا عليه وتعد الكفارة بعدده من حيث هو انه لشعور الادلة الدالة على وجوب الكفارة لحملت كذا من وجوبه بغير النذر
في النذر ان ينفذ العمل الواجب الذي نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم
نفسه ولو نذر صوم يوم من شهر رمضان مثلاً فليس ان يفرغ في نذر صوم لانه وجب عليه باصل الشرع وليس له ان ينافي ولا دليل على وجوب
في النذر ان ينفذ الصوم مثلاً كونه تحت لينة فالنذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم
يوم ودخل في صوم الحرام بعد الاستئناف بالصوم المذكور فلا يوجب عليه تمام صوم يومه بالاستئناف ام لا تمام عدم العمل بظاهر ما توافقه فمركب نذر ان يصوم
الشهر عليه فيقول ان من تركه وبناى شهر رمضان فالحاصل ان الواجب عليه تمام صوم يومه بالاستئناف ام لا تمام عدم العمل بظاهر ما توافقه فمركب نذر ان يصوم
عنه انه وجب عليه في كل يوم وصوم غيره فيه وحرم قطعه وتقدم منه ليقول بغيره فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم
ولا يخلو اما انكم قد علمتم وجب عليه فعل الصوم المذكور في مكانه من حيث بان نذر لوجوبه لو فاء بالنذر فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم
ان من وجب عليه في كل يوم وصوم غيره فيه وحرم قطعه وتقدم منه ليقول بغيره فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم
المدينة فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم
الذي وجبه وبناى شهر رمضان فالحاصل ان الواجب عليه تمام صوم يومه بالاستئناف ام لا تمام عدم العمل بظاهر ما توافقه فمركب نذر ان يصوم
بوجوبه لانسان بغيره في الصوم في كل يوم وصوم غيره فيه وحرم قطعه وتقدم منه ليقول بغيره فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم
المواضع المعينة شهر وجب عليه بغيره فان حصره وصما بعضه لم يكن المقام جازاً لا خروج ويقضي انما هو على هذا فانه لو قيل ان فطر
عنه نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم
او عكراً لا ينفذ في الاطلاق ان يتعلق النذر بما يجبي لوفاء به ولو كان فطره ولا فطره في تعيينه لا يمكنه ان لا يتحقق في الشرع قوله
ان يقال ان يتعلق النذر الصوم في هذا البدن وهو ما عداه فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم
فالعلة لشرع كاصو بموا لبلز الوفاء وفي وجوبه لوفاء به باصل الصوم ايضا فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم
بعد تعيين المكان مطلقاً نظراً الى شرط المكان لا مطلقاً في زيادة اجراء الصوم ولا يوجب ذلك من كان له تمام الشهر بعض الاجزاء فلا ينافي وصفاً
لشدة ايام المدينة ولو نذر صوم ذاهل بغيره وهو الصوم خباتاً بعد استئنافه فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم
وفوقه العبد بقى رمضان شرع من شلنا وحكم العمل فيها رجاء بحسب الاحتياط لا ليلك والراجح امور العاشر والحكم بالاستئناف انما
ان كان نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم
نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم فمركب نذر ان يصوم

[illegible]

فَرَأَى الْمَلَأَ الْأَعْيُنَ

[illegible]

[illegible]

نوفع صلواته لو نذر اعتكاف يوم أو يومين من نذره ففصله إلى يومين آخرين لما نوزع الساعات فلا يصح للمزج عزم على الاعتكاف عند
 بعض من اليوم ولو جاز في المصنفين بعد في العبر فمساء الاعتكاف على الفور فقال الشيخ في المصنفين وقتاً ما فات من الاعتكاف فغيره ان يكون
 على الفور والبلد وما لم ينفذ في العبر بعد من كل كلام الشيخ وهذا هو لا نذر واجب اخلاء الذمة من الواجب الفداء أي الحكم بالبادق وضاً
 الاعتكاف من نزع الفور في الأمر المطلق وتختص هذه المسئلة في الأصول لا من خصوصيات الاعتكاف لعدم

امر من جانب الشارع بالبادق إلى قضاءه ويشعر بذلك لبلد الحقوق في العبر انتهى

ما قصدنا ابراهيم شرح كتاب الصور والاعتكاف فاصدا بقوله

الطاعة للانصاف عزه عن الله تعالى

وتسأل الله في الرعدة

والقوة

ان يجعله زخراً هو المصنف

بجودته محمد صلى الله عليه وسلم الذمير من الله

الكاتب الذليل من محمد بن الحسين

بمنزلة الوفا

وقع

الفرع من بيوت

على يد مؤلفه الراسخ محمد بن

الباري ابن البرد ورحمته من شخصه وانشا

في يوم السبت غرة شهر محرم الحرام من شهر سنة الف

ومائة بعد الف من الهجرة النبوية على مهاجرها الفاضل سلام وتحيته

١٢١٢ هـ

